الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير

قسم علوم اقتصادية

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير

فرع علوم اقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد دولي

بعنوان

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

إعداد الطالب:

- عوينة عبد المؤمن

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
سراي صالح	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
سعودي عبد الصمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
أوصيف لخضر	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

قال الله تعالى: «لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ»

اللهم لك الحمد حتى ترضى وحين الرضا، ولك الحمد إذا رضيت، الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، فأحمده سبحانه وتعالى على توفيقه لنا لإنجاز هذا العمل.

إننا ونحن نضع اللمسات الأخيرة على هذا العمل لا يسعنا إلا أن نتوجه بالشكر الجزيل والامتنان العظيم للأستاذ المشرف المحترم: سعودي عبد الصمد لتوجيهاته ونصائحه ومساعداته، وحسن معاملته لنا فكان نعم المرشد والموجه.

كما يملي واجب الاعتراف بالفضل وشكر كل من قدم لنا يد العون من أجل إكمال هذا العمل حتى يكون مفيدا ونافعا وكل من ساهم معنا من قريب وبعيد.

أدامهم الله ذخرا وعونا للجميع

إهداء

عبدالمؤمن

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
إهداء	-
شكر وعرفان	-
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول والأشكال	III
مقدمة	أ-د
الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي	
تمهيد	6
المبحث الأول: مفاهيم ونظريات حول الاستثمار الأجنبي المباشر	7
المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر	7
المطلب الثاني: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر	9
المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته	12
المطلب الرابع: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر	15
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي	17
المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وأنواعه	17
المطلب الثاني: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	18
المطلب الثالث: مؤشرات قياس النمو الاقتصادي	20
المطلب الرابع: محددات النمو الاقتصادي	21
المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي	23
المطلب الأول: التفسير الكينزي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي	23
المطلب الثاني: التفسير النيوكلاسيكي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي	24
المطلب الثالث: التفسير الحديث للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي	25
خلاصة	29
الفصل الثاني: تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)	
تمهيد	31
المبحث الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	32

المطلب الأول: تطور قوانين الاستثمار في الجزائر	32
المطلب الثاني: الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي في الجزائر	37
المطلب الثالث: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	39
المبحث الثاني: تحليل وتقييم واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)	42
المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر وتوزيعها القطاعي والجغرافي خلال الفترة (2006-2016)	42
المطلب الثاني: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر وفقا لبعض المؤشرات الدولية	46
المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	50
المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)	53
المطلب الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)	53
المطلب الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالاستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)	57
المطلب الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)	59
خلاصة	63
الخاتمة	65
قائمة المراجع	69

فهرس الجداول والأشكال

أولا: فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-1)	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	19
(1-2)	حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2006-2016)	42
(2-2)	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2006-2016)	44
(3-2)	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة (2006-2016)	45
(4-2)	ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة (2006-2016)	47
(5-2)	ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية خلال الفترة (2015-2016)	48
(6-2)	وضع الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (2006-2016)	49
(7-2)	تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه الحقيقية في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)	53
(8-2)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه خلال الفترة (2006-2016)	55
(9-2)	العلاقة بين إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)	56
(10-2)	نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة (2006-2016)	58
(11-2)	تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (2006-2016)	59
(12-2)	تطور بعض حسابات ميزان المدفوعات الجزائري (2006-2016)	61

ثانيا: فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(2-1)	حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2006-2016)	42
(2-2)	التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة (2006-2016)	44
(2-3)	التوزيع الجغرافي للاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة (2006-2016)	46
(2-4)	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)	54
(2-5)	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)	54

مقدمة

تمهيد:

شهد الاقتصاد العالمي مع بداية عقد التسعينات تحولات متسارعة وتطورات متداخلة، تمثلت أساسا في اتساع مظاهر العولمة الاقتصادية وحركات التحرر الاقتصادي، مما ساعد على نمو التجارة الدولية وحجم التبادلات الاقتصادية بين الدول، وضمن هذا التوجه الجديد للاقتصاد العالمي، برز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تفعيل اقتصاديات الدول وتحقيق النمو الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية، وأضحى يغزو اقتصاديات الدول بأساليب مختلفة تأخذ شكل تحالفات وتجمعات إستراتيجية.

لقد تزايدت أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأصبحت تمثل أهم أدوات التمويل للاستثمار بالدول النامية، مما دفع هذه الأخيرة إلى التسارع والتسابق نحو تحرير اقتصادياتها والانفتاح على العالم الخارجي، والسعي نحو تجسيد المناخ الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لما يتميز به هذا النوع من الاستثمار من نقل للتكنولوجيا الحديثة وتحسين المهارات والخبرات الفنية والإدارية، فضلا عن رفع كفاءة رأس المال البشري والمساهمة في تكوين رأس المال.

وتعتبر الجزائر من بين الدول النامية، التي عملت جاهدة على تحسين مناخها الاستثماري، من خلال تهيئة الأوضاع والظروف القانونية والتنظيمية، وتحسين البيئة الاستثمارية، في إطار جملة من الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة، بهدف تشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، باعتبارها أحد الآليات الأساسية لتحسين هيكل الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي.

1- إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق، يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر؟

وعلى ضوء هذه الإشكالية الرئيسية، يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر؟
- هل يعتبر المناخ الاستثماري في الجزائر محفز لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- هل تؤدي زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.

2- فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على الفرضيات التالية:

- رغم سعي الجزائر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشر، إلا أن تدفقاتها الواردة بقيت ضعيفة ومحدودة.
- مناخ الاستثمار في الجزائر محفز لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تؤدي زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.

3- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كون الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتبر وسيلة لتكييف الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد العالمي، كما أنها تشكل أحد أهم وأحدث وسائل التمويل مقارنة بوسائل التمويل التقليدية كالقروض الخارجية والمساعدات الدولية، والتي تتسم بمخاطرة وتكلفة أعلى، بالإضافة إلى مدى الدور الذي تمارسه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في رفع معدلات النمو في البلدان المضيفة من خلال نقل التكنولوجيا والخبرات المتقدمة.

4- أهداف الدراسة:

تحاول الدراسة الوصول لمجموعة من الأهداف يتمثل أهمها فيما يلي:

- ❖ تحديد طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي؛
- ❖ تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر وكذلك التوزيع الجغرافي والقطاعي له؛
- ❖ تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر؛
- ❖ إبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر.

5- أسباب اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب أهمها:

- ❖ تزايد اهتمام دول العالم خاصة النامية منها باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ❖ التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛
- ❖ الرغبة والميول في تناول هذا الموضوع ؛
- ❖ الدور البارز الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاديات الدول باعتباره مصدرا هاما لتمويل مختلف القطاعات الاقتصادية؛
- ❖ الدور الكبير للاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين معدلات النمو الاقتصادي للدول النامية.

6- حدود الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث، توجب علينا الالتزام بإطار مكاني وزماني محدد.

- **الإطار المكاني:** تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني الجزائري.
- **الإطار الزماني:** تم تحديد فترة الدراسة ما بين (2006-2016) في حدود توفر المعطيات.

7- منهج الدراسة:

قصد الإحاطة بمختلق جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية البحث اعتمدنا في دراستنا للجانب النظري على المنهج الوصفي، حيث قمنا بوصف مختلف المفاهيم والنظريات حول الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وكذا العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على المنهج التاريخي عند تقديم قوانين

الاستثمار في الجزائر، والمنهج التحليلي في تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر.

8- الدراسات السابقة:

1- دراسة خيرة خيالي، **"دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، دراسة تحليلية للفترة (2000-2012)"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016/2015، تمحورت إشكالية الدراسة حول ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر باعتبارها دولة من الدول النامية خلال الفترة (2000-2012)، وهدفت الدراسة إلى إبراز الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية، وتحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر ومحاولة تفسير العلاقة التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أهمية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول النامية رغم ضعفها خاصة فيما يتعلق بمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت، كما توصلت الدراسة إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر ضئيل وضعيف، ووجود علاقة سلبية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر.

2- دراسة شوقي جباري، **"أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015/2014، تمحورت إشكالية الدراسة حول ما تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، وهدف الدراسة إلى المساهمة في إثراء الجدال الدائر حول جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر، وتقييم مدى فاعلية السياسات والإجراءات المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مع محاولة تقديم جملة من الآليات والإجراءات الكفيلة بتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر سلبي وذو معنوية إحصائية، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير ايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي والصادرات، وأن مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر يعاني جملة من العقبات المتعددة.

3- دراسة شهيناز صياد، **"الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2013/2012، تمحورت إشكالية الدراسة حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، وهدفت الدراسة إلى تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، ومحاولة إبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثيرا ايجابيا للاستثمار

الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بالرغم من صغر حجمه بالنسبة للاستثمار المحلي، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير ايجابي للاستثمار المحلي والواردات على الناتج المحلي في الجزائر.

9- صعوبات الدراسة:

تتمثل أهم الصعوبات التي واجهناها لانجاز هذا البحث فيما يلي:

- ❖ كثرة المراجع بالدرجة الأولى حول موضوع البحث مما أدى إلى صعوبة التحكم في المعلومات؛
- ❖ صعوبة حصر وتركيز واختصار الدراسة وذلك لتشعب موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ❖ تضارب واختلاف البيانات والإحصائيات بين المصادر الدولية والوطنية؛
- ❖ صعوبة الحصول على الإحصائيات الخاصة بالتوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الخاصة بفترة دراسة الموضوع.

10- هيكل الدراسة:

قصد الإحاطة بإشكالية البحث والإجابة على التساؤلات المطروحة قمنا بتقسيم بحثنا إلى فصلين:

الفصل الأول: تم التطرق فيه إلى الإطار النظري إلى الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، والذي قسم إلى ثلاث مباحث، حيث تناول المبحث الأول مفاهيم ونظريات حول الاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثاني فتناول مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي، في حين تناول المبحث الثالث علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

الفصل الثاني: تم التطرق فيه إلى اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)، والذي قسم أيضا إلى ثلاث مباحث، حيث تناول المبحث الأول الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، في حين تناول المبحث الثاني تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، أما المبحث الثالث فتناول علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في الجزائر وذلك من خلال علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالناتج المحي الإجمالي والاستثمار المحلي وميزان المدفوعات.

الفصل الأول

الاطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

تمهيد الفصل:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم المصادر الخارجية لتمويل الأنشطة الاقتصادية في مختلف الدول النامية منها والمتقدمة، وذلك لما يعود به من منافع للدول المضيفة والمستثمر الأجنبي على حد السواء، مما أدى إلى اشتداد التنافس بين الدول على جذب أعلى نسبة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها.

يعتبر النمو الاقتصادي منذ القدم هدفا تسعى معظم الدول للعمل على تحقيقه، من خلال رفع وتحسين مستوى معيشة الأفراد، حيث يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي تفرق بين تقدم الدول وتخلفها، مما جعله يحتل حيزا مهما في مختلف الدراسات الاقتصادية.

ويشير الأدب الاقتصادي إلى العديد من الدراسات التي اهتمت بتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، حيث تناولت أغلبية الدراسات الأهمية التي تلعبها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحسين النمو الاقتصادي باعتبارها إحدى أهم وسائل التمويل.

ومن أجل الإلمام بهذا الفصل تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مفاهيم ونظريات حول الاستثمار الأجنبي المباشر؛

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي؛

المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم ونظريات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل وعاملا أساسيا في ربط وتفعيل العلاقات الإقتصادية الدولية، لذا فقد تزايد الاهتمام به في السنوات الأخيرة خصوصا في البلدان النامية باعتباره شكلا من أشكال التمويل الخارجي ووسيلة حيوية تضمن انتقال التكنولوجيا والتقنيات الحديثة بما يساهم في تحقيق متطلبات التنمية ودعم النمو الاقتصادي. وفيما يلي عرض لأهم المفاهيم والنظريات للإستثمار الأجنبي المباشر:

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

قبل تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر لا بد من الإشارة إلى بعض المفاهيم:

أولا: تعريف الاستثمار

توجد العديد من التعاريف للاستثمار منها ما يلي:

يعرف الاستثمار بأنه: "التضحية بالاستهلاك في الوقت الحالي أملا في الحصول على عوائد اكبر في المستقبل"[1].

ويعرف أيضا بأنه: "توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح والمال عموما قد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو على شكل غير مادي"[2].

ثانيا: تعريف الاستثمار الأجنبي

هناك العديد من التعاريف للاستثمار الأجنبي نذكر منها:

يعرف الاستثمار الأجنبي بأنه: "كل استثمار خارج موطنه بحثا عن دولة مضيفة سعيا وراء تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية"[3].

ويعرف أيضا بأنه: "كل استخدام أو توظيف يجري في الخارج لموارد مالية ومادية يملكها أشخاص أو تمتلكها حكومات"[4].

---

[1] ماجد احمد عطا الله، **إدارة الاستثمار**، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2011، ص 12.

[2] طاهر حيدر حردان، **أساسيات الاستثمار**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2010، ص 13.

[3] مصطفى يوسف، **عولمة الأسواق المالية المعاصرة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2016، ص 118.

[4] كمال بكري، **الاقتصاد الدولي – التجارة الخارجية والتمويل**، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 255.

وفي هذا السياق يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر بأنه: "استثمار المحفظة أي الاستثمار في الأوراق المالية، عن طريق شراء السندات الخاصة لأسهم الحصص أو سندات الدين أو سندات الدولة من الأسواق المالية، أي هو تملك الأفراد والهيئات والشركات لبعض الأوراق دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع، ويعتبر الاستثمار الأجنبي غير المباشر، استثمارا قصير الأجل مقارنة بالاستثمار المباشر"[1].

ثالثا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد حوى الأدب الاقتصادي العديد من التعاريف العلمية لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أننا سنورد بعضا منها فيما يلي:

يعرف صندوق النقد الدولي (FMI) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر. وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويل الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة"[2].

وتعرف هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTED) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "ذلك الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد، حيث يعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي، في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة، غير التي ينتمي إلى جنسيتها"[3].

وتعرف المنظمة العالمية للتجارة الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما (البلد الأم) من خلال استعمال أصوله في بلدان أخرى (الدول المضيفة)، مع نية تسييرها"[4].

---

[1] عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001، ص 13.

[2] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، 2017، ص251.

[3] محمد قويدري، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17 و18 أفريل 2006، ص 286.

[4] عمر بن سديرة ومحمد بوهزة، **الاستثمار الأجنبي المباشر كإستراتيجية للتنمية الاقتصادية**، المؤتمر الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 07 و08 أفريل 2008، ص 301.

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "تدفقات رأس المال التي تهدف المؤسسة المستثمرة من خلالها إلى إنشاء شركة تابعة أو توسيعها في بلد أجنبي غير البلد الأصلي"[1].

أيضا يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "حصة ثابتة للمستثمر الأجنبي المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر، حيث يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، وكذلك من عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة"[2].

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ذلك الاستثمار طويل الأجل، الذي يكون في شكل تدفقات لرؤوس الأموال بين الدول، والذي ينطوي على قيام مشاريع يمتلكها المستثمر الأجنبي جزئيا أو كليا، مع حقه في الرقابة والإدارة عليها مع المستثمر المحلي، ويشترط أن تفوق حصة المستثمر الأجنبي 10% من رأس مال المشروع، كما يعتبر هذا النوع من الاستثمار وسيلة من وسائل نقل الموارد والتكنولوجيا، والخبرات الفنية في جميع المجالات.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد حظي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير من طرف الاقتصاديين الذين قدموا عدة نظريات تفسر قيام هذا النوع من الاستثمار وسنتناول في هذا المطلب أهم هذه النظريات على النحو التالي:

أولا: النظرية الكلاسيكية

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات. والاستثمارات الأجنبية من وجه نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات وليست الدول المضيفة. وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات من بينها ما يلي[3]:

[1] Mohamed Bekihal, **Les Investissements Directs Etrangers En Algerie**, Faculté Des Sciences Economiques Des Sciences De Gestion Et Des Sciences Commerciales, Université D'Oran, 2012/2013, p 19.

[2] عبير بوضياف، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية والفقر والبطالة في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 44، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016، ص 539.

[3] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1، مصر، 2001، ص ص 367-368.

1- صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرز فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات؛

2- تميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل اكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدول المضيفة؛

3- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتوائم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة؛

4- إن ما تنتجه الشركات المتعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم ومتطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.

ثانيا: نظرية عدم كمال الأسواق

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، فضلا عن نقص المعروض من السلع فيها وأن توافر بعض عناصر القوة تجعل الشركات متعددة الجنسيات أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية ومن أهم عناصر القوة لهذه الشركات لها قدرة تنافسية اكبر واختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي، ومهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع ما متوافر منها في الشركات المحلية، فضلا عن التفوق التقني للشركات الأجنبية، وكذا استفادتها من الامتيازات والتسهيلات المالية التي تمنح لها، ونتيجة للقوة التنافسية الكبيرة والمستندة إلى قدرة الشركات الأجنبية في كافة المجالات، فإنها تعمل في أسواق الدول النامية بشكل يحقق لها التفوق في أسواق هذه الدول بسبب ضعف المنافسة في هذه الأسواق نتيجة نواقص السوق، أي وجود السوق غير التامة[1].

ثالثا: نظرية الحماية

ويقصد بالحماية الممارسة الوقائية التي تقوم بها شركات الاستثمار لضمان عدم تسرب المعلومات والأسرار الفنية الخاصة بالابتكارات الجديدة في مجالات الإنتاج والتسويق وغيرها إلى الجهات المحلية في أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى وذلك لأطول فترة زمنية ممكنة، أي إن شركات الاستثمار الأجنبي تستهدف زيادة عوائدها إلى أقصى حد ممكن عن طريق حماية أنشطتها الخاصة كالبحث والتطوير والابتكارات التكنولوجية والعمليات الإنتاجية الجديدة، والقيام بها

[1] سمير حنا بهنام، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في النمو والتنمية الاقتصادية لدول نامية مختارة للمدة (1990-2011)**، مجلة دراسات إقليمية، العدد 32، جامعة الموصل، العراق، 2013، ص ص 368-369.

داخل الشركة الأجنبية وفروعها وعدم السماح بخروجها إلى المشروعات الأخرى في الدول المستقبلة لهذه الشركات، حتى تحقق بذلك الحماية المطلوبة لاستثماراتها وللوصول إلى أهدافها[1].

رابعا: نظرية دورة حياة المنتج

تقوم هذه النظرية على أساس افتراض أن هنالك دورة لحياة المنتج تتضمن المرور بمراحل عديدة ومنها البحث والابتكار ثم مرحلة تقديم السلعة بعد إنتاجها في السوق المحلية، ثم مرحلة النمو في إنتاجها وتسويقها محليا ودوليا، ومرحلة تشبع السوق المحلية، ومن ثم مرحلة إنتاجها من قبل الدول المتقدمة الأخرى، وأخيرا مرحلة إنتاج السلعة في الدول النامية بعد أن تكون السلعة قد تدهور إنتاجها نتيجة المنافسة السعرية والجودة ويؤيد الواقع العملي والممارسات الفعلية ذلك في حالات ليست بالقليلة، والتي من ابرز الأمثلة لها الصناعات الالكترونية والحاسبات الآلية منها بشكل خاص.

خامسا: نظرية الموقع

تركز هذه النظرية على المحددات والعوامل الخاصة بالبيئة والموقع والتي تؤثر على قرار إقامة الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة، نظرا لتأكيد هذه العوامل وارتباطها بتكاليف إقامة المشروع وإنتاجه وتشغيله وتسويقه وإدارته، والتي من بينها[2]:

1- العوامل التسويقية والسوق مثل: درجة المنافسة، حجم السوق، معدل نمو السوق ...الخ؛

2- العوامل المرتبطة بالتكاليف مثل: القرب من المواد الخام والمواد الأولية، مدى توافر الأيدي العاملة، مدى توافر رؤوس الأموال ...الخ؛

3- الإجراءات الحمائية مثل: التعريفة الجمركية، نظام الحصص ...الخ؛

4- العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي مثل: الاستقرار السياسي، نظام الضرائب، مدى ثبات سعر الصرف ...الخ؛

5- الحوافز والامتيازات والتسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب.

سادسا: النظرية الانتقائية لجون دينيغ

قام دينيغ بالتقاط أفكار من مجالات متعددة في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر وتجميعها في نظرية شاملة ولهذا أطلق عليها النظرية الانتقائية وقام بتحقيق التكامل والترابط بين نظرية المنشأة

[1] فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2004، ص 182.

[2] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 403-404.

الصناعية ونظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية ونظرية الموقع، وقد أوضح انه يلزم توافر ثلاث شروط لكي تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج وهي تملك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة المنشآت المحلية في الدول المضيفة، وأفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا مثل التصدير أو التراخيص، وتتوافر للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة، مثل انخفاض الأجور واتساع السوق وتوافر المواد الأولية، ووفقا للنظرية الانتقائية فإن العوامل التي تؤثر في موقع الاستثمار يمكن تلخيصها في عوامل الجذب والدفع، فعوامل الدفع هي التي تجعل من سوق الدولة الأم سوقا اقل جاذبية، أما عوامل الجذب فهي تلك العوامل التي تجعل من السوق الأجنبي سوقا جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر[1].

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته

الفرع الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب طبيعة الملكية وكذلك حسب طبيعة الغرض الذي يسعى إلى تحقيقه كما يلي:

أولا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب طبيعة الملكية

1- الاستثمار المشترك: هو احد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة، والخبرة وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية ...الخ[2].

2- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: يعتبر من أكثر أنواع الاستثمارات تفضيلا للشركات متعددة الجنسيات، ويتمثل في قيام المستثمر الأجنبي بإنشاء فروع في الدولة المضيفة على أن يقوم بالإشراف الكامل على سلسلة الحلقة الإنتاجية ويكون الفرع ملكا له بالكامل[3].

---

[1] سمير حنا بهنام، **مرجع سبق ذكره**، ص 369.

[2] عبد السلام أبو قحف، **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2003، ص 15.

[3] آمال براهمية وظريفة سلايمية، **التعجيل بالتغيير: تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية**، الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات – دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 21 و22 نوفمبر 2006، ص 9.

3- الاستثمار في المناطق الحرة: يهدف إنشاء المناطق الحرة إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جذابة للاستثمارات وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها الحوافز والمزايا والإعفاءات[1].

4- مشروعات أو عمليات التجميع: تأخذ هذه المشروعات شكلا من أشكال اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجا نهائيا، وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع للطرف الأجنبي.

ثانيا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب طبيعة الغرض

1- الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية: يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى استغلال الميزة النسبية للدول ولا سيما تلك الغنية بالمواد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية. فضلا عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة ومدربة[2].

2- الاستثمار الباحث عن الأسواق: يهدف هذا النوع من الاستثمارات عادة إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المتلقية للاستثمارات (المحلية والمجاورة أو الإقليمية) ولا سيما تلك التي كان يتم التصدير إليها في فترات سابقة.

3- الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء: ويتمثل في البحث عن اليد العاملة الماهرة والكفؤة، والتي أصبحت من أهم دوافع الشركات الدولية للدخول إلى اقتصاد معين[3].

4- الاستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية: يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركة بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية. ويعتبر هذا النوع من الاستثمار ذا اثر توسعي على التجارة من زاويتي الإنتاج والاستهلاك[4].

---

[1] عمر ياسين ومحمد الروسان، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصادية النامية (حالة الاقتصاد الأردني)**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 91، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، 2012، ص 21.

[2] حسان خضر، **الاستثمار الأجنبي المباشر – تعريف وقضايا**، مجلة جسر التنمية، العدد 32، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص 06.

[3] يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 207.

[4] عمر ياسين ومحمد الروسان، **مرجع سبق ذكره**، ص 20.

الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

من بين أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ما يلي:

أولا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للمستثمر الأجنبي

يبني المستثمر الأجنبي قراره بالاستثمار بناءا على محددات منها[1]:

1- معدل العائد على الاستثمار: يعتبر معدل العائد على الاستثمار احد العوامل الهامة والرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لان القاعدة العامة هي أن المستثمر الأجنبي لا يتجه إلى الاستثمار الأجنبي في الخارج إلا اذا توقع عائد أعلى بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية وغير التجارية.

2- سعر الفائدة: يعتبر محددا رئيسي لتدفق الاستثمار الأجنبي، فرؤوس الأموال أينما كانت أسعار الفائدة مرتفعة والعكس صحيح، فإنها لا تتوطن أينما كانت أسعار الفائدة منخفضة.

3- التسويق: يلعب التسويق دورا هاما في الاستثمار الدولي بصفة عامة، إذ يساعد الشركات متعددة الجنسيات على معرفة حجم الطلب على منتجاتها، وبالتالي سهولة دخولها إلى الأسواق المختلفة وبكفاءة عالية مع تنويع منتجاتها.

4- تكاليف الإنتاج: يمثل انخفاض تكاليف الإنتاج عامل جذب للمستثمرين للقيام بالاستثمار المباشر، حيث يستطيعون من خلال إنتاجهم الضخم الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم.

5- القدرات الذاتية للتطوير التكنولوجي: تمتلك الشركات متعددة الجنسيات قدرات تكنولوجية هائلة وهي الميزة التي تمتاز بها وتعطيها التفوق، هذه التكنولوجيا الدقيقة التي تفتقر إليها الدول المضيفة هي الدافع الذي يجعل الشركات تستقر في هذه الأسواق لسهولة السيطرة عليها.

ثانيا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدول المضيفة

حتى تنساب الاستثمارات الأجنبية المباشر نحو البلدان المضيفة يجب أن تتوفر بيئتها على العناصر[2]:

1- المحددات السياسية: يعد النظام السياسي في البلد احد عوامل البيئة السياسية، حيث أن الاستقرار السياسي في أي بلد يؤثر بشكل كبير على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فالمستثمر

---

[1] هند سعدي، **أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية – دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014)**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، 2017/2016، ص 34.

[2] محمد سلمان جاسم، **العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العراق بعد 2003 (الواقع والطموح)**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 101، جامعة النهرين، العراق، 2017، ص ص 416-417.

الأجنبي يتخذ القرار بقبول المشروع أو رفضه، ليس على أساس حجم السوق أو العائدات وحسب، وإنما على أساس مدى استقرار النظام السياسي في البلد.

2- المحددات الاقتصادية: من العوامل المهمة للاستثمار هو توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها، إلا أن توفر هذه الموارد لا يكفي لخلق بيئة اقتصادية سليمة، إذ لا بد أن يصاحب هذه الموارد عدد من الحوافز مثل: مستوى التنمية الاقتصادية، وحجم السوق، بالإضافة إلى توافر البنى الهيكلية للاقتصاد مثل: الطرق، الخدمات، الكهرباء، الاتصالات، فالدول التي تتوافر فيها هذه البنى تعتبر جاذبة للاستثمار.

3- المحددات القانونية: إن الاستثمارات الأجنبية تعتمد بصورة رئيسة على القوانين والتشريعات التي تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية، وكذلك ضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية، حيث تتنافس دول العالم على إصدار قوانين وتشريعات للاستثمار الأجنبي تفوق الحوافز والضمانات في الدول الأخرى، بشرط أن لا تؤدي هذه الحوافز إلى ضياع الموارد القومية وتمس سيادة الدول المضيفة ومكانتها.

4- المحددات الإدارية: يعد النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية تجذب الاستثمار، وأهم مظاهر البيئة الإدارية توفر أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الروتين والزمن في إقامة المشاريع، ومحاربة الفساد المالي والإداري.

المطلب الرابع: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

يمتاز الاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من المزايا، إلا انه لا يخلو من العيوب، وفيما يلي سنتطرق لجملة من هذه المزايا والعيوب على مستوى كل من الدولة المضيفة والمصدرة:

الفرع الأول: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: على مستوى الدولة المضيفة

هناك العديد من المزايا المشجعة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر من بينها[1]:

- ❖ يعد هذا الاستثمار مصدرا مهما للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية التي تمثل محورا رئيسيا لأي برنامج تنموي في البلدان النامية؛
- ❖ تعد هذه الاستثمارات مصدرا فعالا وحيويا لنقل التكنولوجيا الحديثة والمتطورة إلى البلدان المضيفة؛

[1] كمال عبد حامد وجمال الحاج ياسين، **دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة للتطبيقات التشريعية في العراق**، مجلة رسالة الحقوق، العدد 1، جامعة كربلاء، العراق، 2010، ص ص 45-46.

- ❖ خلق فرص عمل جديدة، وبالتالي المساعدة في إعادة توزيع الثروة والدخول بما يحقق العدالة الاجتماعية؛
- ❖ تنمية الموارد البشرية وتدريبها، والذي يؤدي إلى ارتفاع مستويات الكفاءة الإنتاجية؛
- ❖ فتح أسواق جديدة للتصدير، وهذا ما يسهم في تحسين ميزان المدفوعات؛
- ❖ تنمية المنافسة المحلية، إذ أن وجود الشركات الأجنبية قد يساعد في كسر حدة الاحتكار لبعض الشركات الوطنية.

ثانيا: على مستوى الدولة المصدرة

تستفيد الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر من عدة مزايا منها ما يلي[1]:

- ❖ الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها في صناعتها؛
- ❖ إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة والتي لا تستطيع هذه الشركة تسويقها في موطنها؛
- ❖ الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المستثمر فيها كأجور العمال؛
- ❖ الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار والإعفاءات الضريبية في الدول المضيفة؛
- ❖ تحقيق أرباح تفوق بكثير أرباحها من عملياتها داخل موطنها؛
- ❖ سهولة منافسة الشركات المحلية والصناعات المحلية من حيث الجودة والأسعار ونوع الخدمة، وذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة ووفرة رأس المال لديها.

الفرع الثاني: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: على مستوى الدولة المضيفة

بالرغم من المزايا المشجعة لجلب الاستثمار الأجنبي إلا انه يعاني مجموعة من العيوب من بينها[2]:

- ❖ يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تناقص الاستثمار المحلي أو مزاحمة الاستثمار المحلي في الدول المضيفة بدلا من أن يشجع على المزيد من الاستثمارات المحلية؛
- ❖ يتوقف الدور الايجابي للاستثمار الأجنبي على مدى ظروف وإمكانيات تلك الدول؛

[1] محمد مراس، **قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جامعة سعيدة، الجزائر، 2015، ص 124.

[2] كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، 2011/2010، ص ص 54-56.

- ❖ التدخل في النواحي السياسية للدولة، خاصة اذا تزايدت مبيعاتها السنوية عن مبيعات الشركات المحلية؛
- ❖ تمييز الشركات الأجنبية بين العمالة الأجنبية ومثيلاتها في الدول المضيفة فيما يتعلق بالأجور إذ يمنح العاملون الأجانب أجورا عالية مقارنة بعمال الدولة المضيفة؛
- ❖ تركز الاستثمار الأجنبي المباشر أحيانا في بعض الصناعات الملوثة للبيئة.

ثانيا: على مستوى الدولة المصدرة

تتمثل أهم عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولة المصدرة فيما يلي[1]:

- ❖ قدرة الطرف الوطني على إقصاء الطرف الأجنبي من المشروع اذا أراد ذلك؛
- ❖ تفرض الدول المستثمر فيها قيودا وشروطا صارمة على تحويل الأرباح إلى الشركة الأم؛
- ❖ عدم كفاية الحماية القانونية وعدم الثقة بالقضاء المحلي في الدول المضيفة؛
- ❖ التمييز بين المستثمرين الأجانب والمستثمرين المحليين من خلال الحوافز الخاصة بالاستثمار والإعفاءات الضريبية؛
- ❖ ارتفاع درجة الخطر غير التجاري كالاضطرابات الداخلية والكوارث الطبيعية وغيرها الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي أو الحروب الأهلية.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من بين أهم المصطلحات الاقتصادية شائعة الاستخدام في معظم النظريات والدراسات الاقتصادية، فهو مجال واسع للبحث باعتباره يعكس مدى تطور أداء النشاط الاقتصادي في مختلف أقطار العالم، وعلى هذا الأساس سنتطرق إلى المفاهيم الأساسية للنمو الاقتصادي بغرض معرفة أهم جوانب هذا المؤشر:

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي

هناك العديد من التعاريف للنمو الاقتصادي، نذكر منها:

يعرف النمو الاقتصادي بأنه: "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"[2].

---

[1] طلال زغبة، **دراسة تحليلية وقياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، 2015/2014، ص 20.

[2] نبيلة فالي، **التنمية: من النمو إلى الاستدامة**، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 07 و08 أفريل 2008، ص 224.

ويعرف أيضا بأنه: "الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي أو الناتج المحلي الإجمالي بين فترتين، أو هو ارتفاع معدل الدخل الفردي، الذي هو عبارة عن الناتج الوطني الحقيقي مقسوما على عدد السكان"[1].

كما يعرف أيضا بأنه: "الزيادة المستمرة للناتج الإجمالي الصافي بالقيم الحقيقية خلال فترة أو عدة فترات طويلة في دولة ما"[2].

كما يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه: تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه عبر الزمن، ووفقا لذلك فإن النمو الاقتصادي يتضمن ما يلي[3]:

1- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي؛ وهذا يتطلب أن يكون معدل نمو الدخل القومي يفوق معدل نمو السكان، حيث أن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي – معدل نمو السكان.

2- أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية وليست نقدية، وهذا يتطلب أن يكون معدل الزيادة في دخل الفرد يفوق معدل التضخم، حيث أن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم.

3- أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية، أي تكون على المدى الطويل.

المطلب الثاني: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

أولا: تعريف التنمية الاقتصادية

تتعدد تعريفات التنمية الاقتصادية فيعرفها البعض بأنها: "العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم، ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي"[4].

وتعرف أيضا بأنها: "مجموعة من إجراءات وسياسات وتدابير متعمدة وموجهة لتغير بنية وهيكل الاقتصاد القومي وتهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عن فترة ممتدة من الزمن تستفيد منها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع"[5].

ثانيا: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

يمكن تبيان الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الجدول الموالي:

---

[1] فرحات غول، **مدخل إلى الاقتصاد**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2017، ص 191.

[2] Pierre Robert, **Croissance et Crises – Analyse économique et historique**, Edition Pearson, France, 2010, P 2

[3] السيد محمد السيرتي وعلي عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 339.

[4] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2007، ص 122.

[5] محمود حسين الوادي وآخرون، **الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط2، الأردن، 2010، ص 298.

الجدول رقم (1-1): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
النمو هو زيادة متواصلة في الدخل الإجمالي الحقيقي أو الناتج الإجمالي.	التنمية = النمو + مختلف التغيرات الهيكلية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.
مفهوم النمو يتصف بالتضييق.	التنمية مفهوم أوسع واشمل.
مفهوم النمو يهتم بالجانب الكمي اذا يمكن قياسه بعدة مؤشرات مثل (PIB).	بينما التنمية تهتم بالكم والكيف معا.
لا يهتم النمو الاقتصادي بالتوزيع العادل للدخل الوطني.	بالعكس من ذلك فالتنمية تهتم بعدالة توزيع الدخول عن طريق إعادة توزيع الدخول بشفافية وعدل بين مختلف شرائح المجتمع.
يحدث النمو الاقتصادي تلقائيا، إذ يمكن أن يكون وليدا لظروف عابرة.	لا تحدث التنمية تلقائيا وإنما هي عملية موجهة بشكل مدروس وناتجة عن خطة شاملة معتمدة من قبل الدولة.
يهتم النمو بالجانب المادي دون الاهتمام بالجانب الإنساني.	التنمية الاقتصادية تهتم بالجانبين.
النمو مفهوم واقعي ينحصر في استخدام الموارد المالية لزيادة الإنتاج في المستقبل.	التنمية مفهوم نمطي ينطوي على أحكام لما يجب أن يتحقق في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية كرفع القدرة الإنتاجية.
النمو لا يأخذ بعين الاعتبار حاجات الأجيال القادمة ولا يحافظ على الموارد المادية.	بينما التنمية تهتم بحاجات الأجيال القادمة من خلال المحافظة على الموارد القابلة للزوال.
قد يتحقق النمو الاقتصادي بالاعتماد على موارد من الخارج.	التنمية الاقتصادية لا تتحقق عندما يرتفع معدل النمو من خلال الاعتماد على الخارج.
قد يحدث نمو اقتصادي سريع.	بينما يحدث تباطؤ في عملية التنمية.

المصدر: عبد الصمد سعودي، **تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر (2001-2014)**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، 2016/2015، ص 62.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس النمو الاقتصادي

هناك مؤشران يمكن الاعتماد عليهما لقياس النمو الاقتصادي:

أولا: الناتج الوطني

إن الناتج الوطني باعتباره يعبر عن قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال فترة معينة يستطيع التعبير عن مستوى واتجاه التطور الذي تشهده الوحدات الاقتصادية داخل الوطن، إذ عن طريق قياسه من سنة إلى أخرى يمكن التعرف على اتجاه التذبذبات في مستوى الإنتاج وبالتالي التعرف على تغيرات مستوى المعيشة للأسر[1].

وفي هذا الصدد يمكن تعريف ثلاث معدلات للنمو تسمح بقياس تلك التذبذبات من فترة إلى أخرى[2]:

1- معدل النمو السنوي: يمثل التغير الذي يحدث في مستوى الدخل منسوبا إلى قيمة الدخل من سنة إلى أخرى. يستخدم هذا المعدل في الفترات القصيرة.

2- معدل النمو الكلي: يمكن تعريف معدل النمو الكلي للدخل الوطني خلال فترة معينة حيث يمكن أن نأخذ فترة أكثر من سنة واحدة لدراسة التغير الفعلي للدخل الوطني.

3- معدل النمو السنوي المتوسط: ويعنى بدراسة تغير مستوى الدخل خلال فترة معينة أخذا في الاعتبار تلك التذبذبات السنوية ويتم حسابه كالتالي:

$$\alpha = \left(\frac{xt}{xo}\right)^{-(t)}$$

حيث: $x0$: كمية سنة الأساس. xt: كمية سنة المقارنة. t: طول الفترة. a: معدل النمو السنوي المتوسط.

ثانيا: الدخل الفردي الحقيقي

ويقصد به أن النمو الاقتصادي يجب أن يقاس بمقدار ما يحققه من زيادة حقيقية مستمرة في متوسط دخل الفرد وسبب ذلك يعود إلى انه اذا اتخذت مجرد الزيادة في الناتج القومي معيارا للنمو، فقد يزداد الناتج القومي دون أن يرتفع متوسط دخل الفرد في حالة تجاوز معدل الزيادة في

[1] محمد فرحي، **التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص ص 70-71.

[2] أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2013، ص 64.

السكان، معدل الزيادة في الناتج القومي، مما يؤدي إلى انخفاض معدل دخل الفرد أو حين يتساوى معدل الزيادة في السكان مع معدل الزيادة في الناتج القومي فيبقى بذلك معدل دخل الفرد ثابتا[1].

المطلب الرابع: محددات النمو الاقتصادي

يوجد العديد من العوامل التي تحدد النمو الاقتصادي، نجد من أهمها:

أولا: عنصر العمل: ونعني به نمو قوة العمل كميا ونوعيا، فالزيادة السكانية قد تحفز الإنتاج وتزيد من حجم السوق والطلب الكلي الاستهلاكي المحفز للاستثمار، وعلى العكس فقد يكون اثر الزيادة سلبي على النمو في حالة عدم كفاية الدخل الذي يشغل الزيادة السكانية[2].

ثانيا: عنصر رأس المال: إن تحسن الناتج يعتمد بدرجة كبيرة على الزيادة في كمية ونوعية المعدات الرأسمالية، تلك السلع تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى وهي تعتبر أيضا كعنصر أساسي للنمو الاقتصادي ويساعد على تحقيق التقدم التقني، وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة[3].

ثالثا: التقدم التكنولوجي: هو تنظيم يسمح باستخدام بدائل جديدة في عمليات الإنتاج لتخفيض تكاليفها، كما يؤدي إلى تحسين نوعية المنتجات وابتكار منتجات جديدة، وفي كل هذه الأحوال يؤدي إلى زيادة الناتج عبر الزمن، حتى لو ظلت كميتا العمل ورأس المال دون تغيير وبالتالي فهو يعد عنصرا أساسيا للنمو الاقتصادي[4].

رابعا: الموارد الطبيعية: يعتمد إنتاج اقتصاد معين ونموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية كدرجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الغابات وغيرها. هذه الموارد لا تحقق

---

[1] إلهام وحيد دحام، **فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي**، المركز القومي للإصدارات القانونية، ط1، القاهرة، 2013، ص ص 58-59.

[2] حسن كريم حمزة، **تحليل العلاقة بين مؤشر الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي (دراسة في بلدان عربية مختارة)**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 03، جامعة الكوفة، العراق، 2017، ص 25.

[3] بيوض محمد العيد، **تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية – دراسة مقارنة: (تونس، الجزائر، المغرب)**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف، 2011/2010، ص ص 69-70.

[4] أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2007، ص ص 74-75.

الأهداف الاقتصادية إلى اذا استغلها الإنسان، فيمكن مثلا للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارد طبيعية تؤدي إلى الرفع من النمو الاقتصادي في المستقبل[1].

خامسا: عوامل بيئية: النمو الاقتصادي في أي بلد يتطلب بيئة مشجعة، سواء كانت هذه البيئة سياسية، اجتماعية، ثقافية أو اقتصادية. أي لا بد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو، ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة، واستقرار سياسي وحكم يدعم النمو الاقتصادي.

[1] فتيحة بنابي، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي – دراسة نظرية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس، 2009/2008، ص ص 8-9.

المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

لقد حظي الأدب الاقتصادي بالعديد من الدراسات التي اهتمت بتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وقد أوضحت تلك الدراسات وجود اختلاف واضح في نظرة هذه الأدبيات إلى تلك العلاقة، إذ يتم أحيانا اعتبار النمو الاقتصادي متغير خارجي باعتبار أن توافر معدل نمو مرتفع يساعد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، على حين تناولت دراسات أخرى معدل النمو الاقتصادي كمتغير داخلي بحيث أن تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية يؤدي إلى تحقيق معدل نمو مرتفع، وفيما يلي عرض لأهم وجهات نظر الفكر الاقتصادي في تفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي:

المطلب الأول: التفسير الكينزي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي تتمثل علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في التفسير الكينزي فيما يلي:

أولا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في ظل نظرية كينز

باختصار شديد ركز (كينز) على جانب الطلب الكلي لتحديد مستوى الدخل التوازني ويرى أن أي تغير في حجم الإضافات (الاستثمار- الإنفاق العام- الصادرات) يكون له اثر مباشر على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد، وبالتالي يؤثر سلبا أو إيجابا في حجم الناتج وإجمالي الصادرات. ويصف (كينز) من خلال مفهوم المضاعف أن حدوث تغير معين في حجم الإضافات (الاستثمار مثلا) سيؤدي إلى إحداث تغيير اكبر منه في حجم الدخل أو الناتج وفي نفس الاتجاه (علاقة طردية)، وذلك من خلال الآثار الاقتصادية غير المباشرة للاستثمار[1].

ثانيا: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل نموذج هارود- دومار

حاول نموذج هارود- دومار أن يحدد معدل النمو التوازني، أي ذلك المعدل الذي يضمن الاستمرار في تحقيق التشغيل الكامل لموارد المجتمع، ويتحقق ذلك عند تساوي جانبي العرض والطلب بالمجتمع، وتستمر المحافظة على المعدل التوازني اذا تساوى معدل التغير للجانبين عبر الزمن، ويقوم هذا النموذج على افتراض على أن الإنتاج لأي وحدة اقتصادية سواء كانت شركة أو صناعة أو اقتصاد ككل يعتمد على كمية رأس المال المستثمر في تلك الوحدة، وقد تم صياغة أفكار هارود- دومار في شكل معادلة تظهر كما يلي:

$$g = \frac{s}{k}$$

[1] شوقي جباري ومحمد محجوب الحدد، **مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا – دراسة حالة (تونس، ليبيا، مصر)**، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 31، جامعة الكوفة، 2013، ص 156.

بحيث: S: يمثل الادخار المحلي، K: معامل رأس المال أو نسبة رأس المال/الناتج، ويقيس إنتاجية رأس المال أو الاستثمار اللازم لتوليد وحدة واحدة من الدخل.

من خلال هذا النموذج تبرز أهمية كل من رأس المال (محلي، أجنبي) والادخار المحلي في تحفيز النمو، ونظرا لأن الادخار يتسم بالانخفاض (خاصة في الدول النامية)، الأمر الذي يوضح أهمية الاستثمار الأجنبي (مباشر غير مباشر) لسد الفجوة بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي إذ يتعين على الدول التي تعاني من انخفاض في مدخراتها المحلية الاختيار بين البدائل الآتية[1]:

- التنازل عن معدل النمو المستهدف؛
- رفع المدخرات المحلية عن طريق رفع سعر الفائدة على الودائع؛
- اللجوء إلى الاقتراض المحلي أو الخارجي؛
- تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى داخل أراضيها باستخدام الحوافز المختلفة وتحقيق مزيد من الاستقرار في اقتصادياتها وتهيئة البيئة المناسبة للاستثمار الأجنبي.

ويلاحظ أن البديل الأول يعد غير منطقي لان أي دولة في العالم لا يمكنها الرضا بمعدل نمو منخفض، أما البديل الثاني فيواجه العديد من الصعوبات إذ قد يؤدي إتباعه إلى حدوث تأثير سلبي على الاستثمار المحلي (في حالة رفع سعر الفائدة)، أما البديل الثالث فهو يحمل الدولة أعباء باهظة لخدمة الدين، أما البديل الرابع فقد أصبح مطروحا بقوة لدى اقتصاديات الدول النامية، لاسيما في ظل المزايا التي يتمتع بها الاستثمار الأجنبي المباشر بالخصوص تأثيره الايجابي على النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: التفسير النيوكلاسيكي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

اهتمت النماذج النيوكلاسيكية بالبحث في العوامل المسببة للنمو الاقتصادي، حيث ركزت هذه النماذج على الدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو في الدول المضيفة ومن بين هذه النماذج نموذج سولو- سوان، حيث يقوم هذا النموذج على فرضية الاستمرار في استخدام المزيد من العمل ورأس المال طالما أن التكاليف الحدية اقل من العوائد الحدية حتى يتم التساوي بينهما، ونظرا لان الدول النامية تتسم بندرة رأس المال لكل عامل مقارنة بالدول الغنية، فإن الإنتاجية الحدية لرأس المال تكون مرتفعة في تلك الدول، الأمر الذي يشجع على انتقال رأس

[1] شوقي جباري ومحمد محجوب الحدد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 157-158.

المال من الدول الغنية إلى الدول النامية سواء كان ذلك في شكل استثمار أجنبي مباشر أو بناء نموذج جديد لقياس النمو الاقتصادي أطلق عليه سولو الاستثمار في محفظة الأوراق المالية[1].

والجدير بالذكر أن "سولو" قد ركز في تحليله على الاستثمار في رأس المال البشري المعبر عنه بنسبة الطلاب في الجامعات، العملية التكنولوجية المعبر عنها بالإنفاق على البحوث والتطوير، وتكمن أهمية العاملين السابقين في تحفيز النمو داخل الدول المضيفة النامية بصفة خاصة، وعليه يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعوض الدول النامية عن الندرة في هذين العاملين، وتعتبر هذه النقطة هامة بالنسبة لهذه النظرية لأنها قد ميزتها عن سابقتها التي أولت اهتمامها بالاستثمار في رأس المال البشري فقط دون اخذ التقدم التكنولوجي بعين الاعتبار.

المطلب الثالث: التفسير الحديث للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي تتمثل علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في التفسير الحديث فيما يلي:

أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر وعوائد التقدم التكنولوجي

في الأدبيات الاقتصادية قد تكون عملية نقل التكنولوجيا، الآلية الرئيسية التي من خلالها توجد ذريعة لتواجد شركات أجنبية يكون لها بالغ الأثر الايجابي في اقتصاديات الدول النامية المضيفة. وتعتبر الشركات متعددة الجنسيات المصدر الرئيسي للبحث والتطوير في العالم المتقدم، ومستوى التكنولوجيا المتواجد لديها بشكل عام أعلى مما كانت عليه في البلدان النامية. لذلك تعد الشركات متعددة الجنسيات قادرة على توليد تأثيرا كبير جدا في التكنولوجيا[2].

وعلى الرغم من أن القدرة التكنولوجية تبقى متمركزة في الشركات متعددة الجنسيات صاحبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنها سوف تساهم في حل بعض من مشكلات التصنيع للدول المضيفة وتسهم في علاج الخلل الهيكلي في هذه الدول وعلى وجه الخصوص في مجال الصناعات الاستخراجية التي تتطلب رأس مال ضخم وتكنولوجيا متقدمة[3].

وفي دراسات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على الصين وماليزيا وسنغافورة وتايلاند، بينت أن النمو الاقتصادي في تلك الدول تأثر بالتغيرات في السياسة المحلية التي تتجه إلى إحلال نظام السوق، وتحرير قواعد وقيود الاستثمار. كما توصلت إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر

[1] هند سعدي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 78-79.

[2] شوقي جباري ومحمد محجوب الحدد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 158-159.

[3] عباس جبار الشرع، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في حركة التصنيع العربي – دراسة للجانب الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 17، جامعة البصرة، العراق، 2006، ص 44.

اثر على النمو الاقتصادي من خلال استقطاب رأس المال المادي والتكنولوجيا الحديثة، حيث ترتب على التكنولوجيا زيادة تنافسية الشركات المحلية في الأسواق العالمية[1].

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية من بين القنوات التي ينتقل من خلالها تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي، حيث تؤثر السياسات الحكومية المتبعة على المتغيرين، فتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تعتمد على السياسة التجارية المتبعة والعكس كما يعتبر كل متغير محفز للآخر فعند قيام الدول المضيفة بتقديم حوافز تصديرية فهذا يؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تلك الدول، وأن وجود المزيد من التدفق يساعد على المزيد من الاستيراد للوفاء بالمتطلبات الإنتاجية والتي لا توجد في السوق المحلية أو ذات نوعية اقل[2].

ولاختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التصدير ينبغي التفرقة بين الأثر المباشر والأثر غير المباشر[3]:

1- الأثر المباشر: ويتمثل في زيادة القدرات التصديرية لفروع الشركات متعددة الجنسيات إلى الأسواق الخارجية، نظرا لما تتمتع به من إمكانيات ومهارات تسويقية، وبالتالي يتم تغيير إستراتيجية التصنيع في الدول المضيفة لترقية الصادرات.

2- الأثر غير المباشر: وينشأ تبعا لمجموعة من المزايا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للشركات المحلية، وذلك من خلال:

- نقل التكنولوجيا الحديثة في مجال الإنتاج التصديري إلى الشركات المحلية، مما يغير من الخصائص التكنولوجية للمنتجات المحلية؛
- نقل المهارات الإدارية إلى الدول المضيفة؛
- استفادة الشركات المحلية (خاصة في إطار الشركات المشتركة) من حلقات الاتصال التي تملكها الشركات متعددة الجنسيات في الأسواق الخارجية.

---

[1] شوقي جباري ومحمد محجوب الحدد، **مرجع سبق ذكره**، ص 159.

[2] شهيناز صياد، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2013/2012، ص ص 49-50.

[3] جميلة جوزي، **أسس الاقتصاد الدولي – النظريات والممارسات**، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2013، ص 244.

أما تأثير الاستثمار الأجنبي على الواردات الخاصة بالدول المضيفة، فيكون التأثير ايجابيا على المنتجات النهائية فقد لا تقوم الدول المضيفة باستيرادها أو انخفاض واردتها من تلك المنتجات، أما الواردات من السلع الوسيطية فيتوقع زيادتها خاصة في حالة عدم إمكانية الحصول عليها في سوق الدولة المضيفة وفي هذا الإطار تثبت العديد من الدراسات والشواهد التطبيقية نجاعة الشركات العابرة للقارات في زيادة القدرات التصديرية بالبلدان المضيفة[1].

فقد أوضحت دراسة THOMSENعام 1999 وبالتطبيق على دول جنوب شرق آسيا زيادة في صادراتها وفي قطاعات معينة بسبب اختلاف مقومات كل قطاع تصديري، والذي أدى إلى زيادة وتضاعف معدلات النمو لاقتصادياتها، وتزايد الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية الثمانينيات من 30.5 % إلى 39.7% في ثلاث سنوات.

ثالثا: الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي

وفقا للنظرية الاقتصادية فإن زيادة الاستثمار المحلي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني عن طريق المضاعف (K) وبالتالي يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي وهذا ما ينطبق على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة حيث أن[2]:

$$I = Id + If$$

حيث: I: الاستثمار المحلي الإجمالي. Id: الاستثمار المحلي في الدولة المضيفة. If: الاستثمار الأجنبي المباشر.

ونتيجة للاتجاه الذي سلكه المستثمرون الأجانب في الاعتماد على تمويل جزء من استثماراتهم عن طريق الاقتراض من السوق المحلية للدول المضيفة فان هذا يؤدي إلى تناقص نصيب المستثمرين المحليين من المبلغ المخصص لتمويل استثماراتهم نظرا لتحول جزء من المدخرات المحلية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر ونتيجة لذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون له تأثير تحفيزي أو مثبط للاستثمار المحلي أو كما يطلق على تلك العلاقة بأثري الإحلال والتكاملية، بين الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر والتي تنشأ من طريقة تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

[1] شهيناز صياد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 50-51.

[2] رفيق نزاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي – دراسة حالة (تونس، الجزائر، المغرب)**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر – باتنة، 2008/2007، ص ص 76-77.

أجريت عدة دراسات لاختبار الأثر الإحلالي أو التكاملي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي. واستنادا إلى الدراسة التي قام بها CHUMPETER، فإن اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في الدولة المضيفة يكون[1]:

- احلاليا اذا كان الاستثمار المحلي يستعمل تكنولوجيا تقليدية، حيث لا تصمد الشركات المحلية أمام المنافسة مع فروع الشركات متعددة الجنسيات التي تستعمل التكنولوجيات العالمية.

- تكامليا اذا كانت الدول المضيفة تملك تكنولوجيا متقدمة وشركاتها المحلية قادرة على إحلال التكنولوجيا الحديثة محل التكنولوجيات التقليدية، وبالتالي يكون الاستثمار الأجنبي المباشر محفز للاستثمار المحلي.

وفي دراسة معدة من قبل الاونكتاد عام (1992) قدمت دعما واضحا لدور الاستثمار الأجنبي المباشر كماكنة للنمو الاقتصادي في الدول النامية، فمن المتوقع أن يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر كحافز للاستثمار المحلي عن طريق الإضافة إلى المواد المحلية وتقديم إشارة على الثقة بفرص الاستثمار[2].

رابعا: الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير الموارد البشرية

إن نقل التكنولوجيا من الشركة الأم للفروع العاملة في الدول المضيفة لا يتجسد فقط في الآلات والمعدات والبراءات، ولكن ينطوي أيضا على نقل للمهارات الإدارية والفنية والتدريب لعناصر العمل من البلد المضيف، بل لا يقتصر الانتقال لتلك المهارات على العاملين في الشركة ذاتها، وإنما يمتد إلى العاملين في الشركات المحلية التي تتعامل مع تلك الشركة الأجنبية.

وقد أكدت الكثير من الدراسات المعدة عن الصين على الدور المحوري لنقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية النمو المبهرة التي شهدتها الصين خلال العقدين الأخيرين، فقد ترتب على نقل التكنولوجيا الارتقاء بمستوى الإنتاجية على مستوى الاقتصاد الصيني ككل، وكذا على مستوى كفاءة أداء العنصر البشري[3].

---

[1] جميلة جوزي، **مرجع سبق ذكره**، ص 245.

[2] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2014، ص ص 75-76.

[3] شوقي جباري ومحمد محجوب الحدد، **مرجع سبق ذكره**، ص 162.

خلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، واحد الميكانيزمات الرئيسية التي تؤثر في مسار العلاقات الاقتصادية والسياسية على المستوى الدولي عن طريق الأشكال المختلفة التي يتدفق بها عبر مختلف دول العالم، ونظرا لأهميته قدمت العديد من النظريات لشرح أسباب هذه الظاهرة, وبالرغم من عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولة المضيفة والمصدرة له، اتجهت معظم الدول إلى فتح أبوابها أمامه قصد استقطابه، من اجل الظفر بمزاياه المتعددة، من خلال توفير البيئة الاستثمارية المناسبة لقدومه.

وبعد استعراض بعض الدراسات السابقة التي حاولت تفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، نجد أن التحليل الكينزي في ظل نموذج هارود – دومار أكد على أهمية تشجيع تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر للتخفيف من حدة الفجوة بين الادخار والاستثمار لا سيما في الدول النامية، ويرى الفكر النيوكلاسيكي في ظل نموذج سولو أن للاستثمار الأجنبي المباشر اثر في إحداث التقدم التكنولوجي فضلا عن دوره في رفع كفاءة رأس المال البشري، بينما قام الفكر الحديث بتوضيح تلك العلاقة من خلال دراسته للمزايا المصاحبة للاستثمارات في الدول المضيفة، وتجلى ذلك في عوائد التكنولوجيا، والمؤشرات الخارجية الموجبة، ورفع كفاءة العنصر البشري، وأيضا درجة التكاملية والإحلال الموجودة بين الاستثمار الأجنبي والمحلي، ويؤدي كل ما سبق إلى زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني

تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر

على النمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

لقد تغيرت وجهة نظر الجزائر كغيرها من دول العالم النامي للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك إدراكا منها لأهمية هذا النوع من الاستثمارات في دفع عجلة الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو الاقتصادي، خاصة في ظل الإمكانيات الضخمة للاستثمار في الجزائر، وضعف جهاز الإنتاج المحلي، الأمر الذي جعلها تتسارع إلى تحسين مناخها الاستثماري قصد تشجيع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وتجلى ذلك في إصدار نصوص تشريعية وتنظيمية لتهيئة المناخ الملائم للاستثمار، تضمنت جملة من الحوافز والضمانات الممنوحة للمستثمرين الأجانب.

ومن هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛
المبحث الثاني: تحليل وتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛
المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد عالجت الجزائر مسألة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة كانت تتلاءم مع طبيعة كل مرحلة، لكن المرحلة التشريعية الحاسمة بدأت منذ عام 1990 وبداية الإصلاحات الاقتصادية التي شملت جميع الجوانب بما فيها الاستثمار الأجنبي، والتي احتوت على حزمة من الحوافز والضمانات المشجعة للمستثمرين الأجانب على القدوم للجزائر.

المطلب الأول: تطور قوانين الاستثمار الأجنبي في الجزائر

يمكن تقسيم أهم القوانين إلى مرحلتين هما:

أولا: مرحلة ما قبل الإصلاحات

وتمثل من فترة الستينات حتى أواخر الثمانينات في ظل النظام الاشتراكي أين تم خلالها إصدار عدة قوانين أهمها:

1- القانون رقم (277/63) المؤرخ في 1963/07/26:

يعتبر أول قانون أصدرته السلطات الجزائرية بموجبه منحت الحرية للمستثمرين الأجانب الاستثمار في الجزائر لحاجتها إلى الموارد المالية أمام قلة الموارد المالية المحلية وضعف الإمكانيات[1]. وقد منح هذا القانون ضمانات عامة يستفيد منها كل المستثمرين الأجانب نذكر منها[2]:

- ❖ حرية الاستثمار للأشخاص المعنوية والطبيعية الأجنبية؛
- ❖ حرية التنقل والإقامة بالنسبة لمستخدمي ومسيري هذه المؤسسات؛
- ❖ المساواة أمام القانون ولا سيما المساواة الجبائية؛
- ❖ الضمان ضد نزع الملكية، بمعنى أن نزع الملكية يؤدي إلى تعويض عادل.

2- القانون رقم (284/66) المؤرخ في 1966/09/15:

بعد الفشل في تطبيق قانون 1963 تبنت الجزائر قانونا جديدا، ويقوم الاستثمار حسب هذا القانون على مبدأين أساسين هما[3]:

---

[1] فريدة معارفي, **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)**, المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية, العدد 3, جامعة بسكرة, الجزائر, 2015, ص 101.

[2] فلة حمدي ومريم حمدي, **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التحفيز القانوني والواقع المعيق**, مجلة المفكر, العدد 10, كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة, الجزائر, 2014, ص 335.

[3] فلة حمدي ومريم حمدي, **مرجع سبق ذكره**, ص 336.

المبدأ الأول: أن الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر ذلك بالتمييز بين القطاعات الحيوية الاقتصادية المقررة من طرف الدولة والقطاعات الأخرى، وتكون للدولة الأولوية في الاستثمارات في القطاعات الحيوية.

المبدأ الثاني: منح ضمانات وامتيازات خصت فقط الاستثمار الأجنبي، وتمثلت في:

- ❖ المساواة أمام القانون خاصة المساواة الجبائية؛
- ❖ تحويل الأموال والأرباح الصافية؛
- ❖ ضمانات ضد التأميم، حيث يقرر التأميم بموجب نص تشريعي يؤدي إلى تعويض يتم خلال تسعة أشهر ويكون مساويا للقيمة الصافية للأموال المحولة للدولة.

3- القانون رقم (13/82) المؤرخ في 1982/08/28:

عرفت السياسة الاستثمارية اتجاه الأجانب منعرجا جديدا باتخاذ السلطات الجزائرية إجراءات جديدة سمحت بمشاركة رأس المال الأجنبي في إطار خلق شركات مختلطة بمساهمة رؤوس أموال الدولة عن طريق الشركات الوطنية. إذ سمح هذا القانون المتعلق بتأسيس الشركات الاقتصادية المختلطة وسيرها في إطار المخطط الوطني للتنمية للاستثمارات الأجنبية العمل في الجزائر وحصولها على إعفاءات ضريبية شريطة المشاركة في شركات مختلطة مع مؤسسات القطاع العام بنسبة 51%. وهذا ما يؤكد بداية انفتاح الاقتصاد الوطني من خلال السماح للقطاع الخاص وكذا رأس المال الأجنبي بالمشاركة في تحقيق أهداف الإستراتيجية التنموية[1].

4- القانون رقم (13/86) المؤرخ في 1986/08/19:

لقد أتمم وعدل قانون 13/82 بقانون 13/86 نظرا لعدم قدرته على تحفيز وجلب الحجم المرغوب فيه من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار محليا، خاصة في مجال المحروقات. لذلك تضمن القانون الجديد طرق تشكيل وتسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة وواضحة ومحفزة نسبيا مقارنة بالقانون السابق. فالشركاء الأجانب، وفق القانون الجديد، والذين ينضوون في شراكة مع المؤسسات العمومية الجزائرية على أساس بروتوكول اتفاق، مخولون بالمشاركة في تحديد موضوع ومجالات تدخل الأطراف مدة دوام الشراكة المختلطة وتعهدات وواجبات كل الأطراف. فلقد أبقى القانون على نسبة مشاركة المؤسسة الجزائرية العمومية ب51% على الأقل، في حين

[1] محبوب بن حمودة وإسماعيل بن قانة, **أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي**, مجلة الباحث, العدد 5, جامعة ورقلة, الجزائر, 2007, ص 106.

تمثل دور المتعامل الأجنبي في ضمان تحويل التكنولوجيا ورؤوس الأموال ومناصب الشغل وتأهيل المستخدمين، مقابل استفادة الشريك الأجنبي من المشاركة في التسيير واتخاذ القرارات الخاصة باستعمال أو تحويل الأرباح، وما يترتب عن ذلك من رفع أو تخفيض لرأس المال المساهم به، وتحويل بعض أجزاء رواتب العمال الأجانب[1].

ثانيا: مرحلة ما بعد الإصلاحات

في ظل فشل القوانين السابقة والنهج الاشتراكي، تحولت الجزائر في مرحلة الإصلاحات الجديدة إلى آليات السوق وأصدرت عدة قوانين لتشجيع دخول الاستثمار الأجنبي نذكر منها:

1- قانون النقد والقرض (10/90) المؤرخ في 1990/04/14[2]:

جاء القانون (10/90) المتعلق بالنقد والقرض لتكملة مسيرة الإصلاحات المصرفية التي قامت بها الجزائر، ومن التغيرات والتحولات الجديدة التي أخذها قانون النقد والقرض ما يلي[3]:

- ❖ يمكن أن تأخذ الاستثمارات الأجنبية المقامة في الجزائر إما شكلا مباشرا أو مختلطا، فهو بذلك ألغى شرط الأغلبية النسبية لرأس المال، كما ألغى أيضا مشاركة رأس المال الأجنبي مع القطاع العمومي فقط؛
- ❖ حرية تنقل رؤوس الأموال الأجنبية بين الجزائر والخارج لتمويل المشاريع الاقتصادية؛
- ❖ يسمح لغير المقيمين إنشاء بنوك ومؤسسات مالية لوحدهم أو بالمساهمة مع المقيمين؛
- ❖ السماح بتحويل المداخيل والفوائد وإعادة تحويل رؤوس الأموال.

2- المرسوم التشريعي رقم (12/93) المؤرخ في 1993/10/05[4]:

بالرغم من أن قانون النقد والقرض تضمن بعض المبادئ الخاصة بمعالجة ملف الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هذا الأخير بقي بدون نص خاص وواضح إلى غاية عام 1993 تاريخ صدور المرسوم التشريعي الخاص بترقية الاستثمارات.

---

[1] صياد شهيناز, **مرجع سبق ذكره**, ص ص 62-63.

[2] القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990, **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**, العدد 16, الصادر بتاريخ 18 أفريل 1990.

[3] فلة حمدي ومريم حمدي, **مرجع سبق ذكره**, ص ص 336-337.

[4] المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993, **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**, العدد 64, الصادر بتاريخ 10 أكتوبر 1993.

أكد هذا المرسوم على بعض الأحكام الواردة في قانون النقد والقرض كذلك الخاصة بإلغاء التمييز بين الأجانب والمحليين والقطاع الخاص والعام كما تضمن[1]:

- ❖ تبسيط وتسهيل إجراءات عملية الاستثمار بتخفيف تعقيدات إجراءات الموافقة الموجودة من قبل وتقديم ضمانات وامتيازات ضريبية وجمركية؛
- ❖ التأكيد على تحويل الأرباح ورأس المال والإقرار بمبدأ التحكيم الدولي لحل المنازعات وقد تأكد ذلك فعليا بانضمام الجزائر لأول مرة إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات؛
- ❖ إنشاء هيئة وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات كجهاز إداري يشرف على دعم وتوجيه المستثمرين ومتابعتهم والقيام بالدراسات وبحث فرص التعاون في المجالات التقنية والمالية وتنظيم الندوات والملتقيات وإصدار المطبوعات للتعريف بفرص الاستثمار.

3- الأمر رقم (03/01) المؤرخ في 2001/08/20[2]:

بهدف مسايرة التحولات المتسارعة دوليا استلزم الأمر إعادة النظر في الآليات التي قام عليها المرسوم التشريعي (12/93) نتيجة فشل هذا الأخير في تحقيق الأهداف المرجوة منه، لذلك جاء هذا الأمر ليؤكد على[3]:

- ❖ توسيع نطاق الاستثمارات لتشمل اقتناء أصول في إطار نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج القائمة، والمساهمة في رأس مال المؤسسة يكون في شكل نقدي أو عيني؛
- ❖ أكد هذا الأمر على ضمان استمرارية العمل وفق أرضية معروفة مسبقا لا تعرف التغيرات المفاجئة وهذا ما نصت علية المادة 15 منه، أي نص على استقرار التشريع؛
- ❖ تضمن هذا الأمر تسهيلات ومزايا هامة ومحددة وتنقسم إلى المزايا في إطار النظام العام, والى المزايا في إطار النظام الخاص.

وبناء على هذا الأمر فقد أنشأت عدة هيئات لتسيير ملف الاستثمار أهمها[4]:

---

[1] حدة رايس ومروة كرامة, **تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية – دراسة تحليلية**, مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية, العدد 12, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة بسكرة, الجزائر, 2012, ص 66.

[2] الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001, الجريدة الرسمية, العدد 47, الصادر بتاريخ 22 أوت 2001.

[3] حدة رايس ومروة كرامة، **مرجع سبق ذكره**، ص67.

[4] شوقي جباري, **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر**, أطروحة دكتوراه علوم, كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير, جامعة أم البواقي, الجزائر, 2015/2014, ص 203.

أ- المجلس الوطني للاستثمار (Cni): يعد المجلس الوطني للاستثمار من أهم ما جاء به الأمر (03/01) فهو مكون من اكبر وصاية للدولة (على الأقل ثمانية وزراء) ويترأسه رئيس الحكومة. وهذا المجلس كلف مباشرة بتطبيق التشريعات المتعلقة بالاستثمار مما جعله بعيد نوعا ما عن الواقعية، بالإضافة إلى أن سلطاته لها أهمية بالغة بالنسبة للمستثمر خاصة ما يتعلق بالحوافز الممنوحة للمستثمرين. ولقد أوكلت لهذا المجلس المهام التالية:

- ❖ اقتراح التدابير اللازمة والتي من شأنها تطوير وترقية الاستثمارات؛
- ❖ يبدي المجلس موافقته الإلزامية فيما يخص الاتفاقيات التي تبرمها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لحساب الدولة والمستثمر؛
- ❖ دراسة طلبات الاستفادة من المزايا وذلك بعد ما يتحقق المجلس من توفر الشروط اللازمة لذلك يتم إصدار القرار المناسب (منح الامتيازات أم لا)؛
- ❖ رفع التقارير الخاصة باتجاهات الاستثمار إلى مصالح الحكومة والمتعلقة بتنمية ودعم وتشجيع الاستثمار؛
- ❖ يبدي رأيه في يخص المسائل المحالة عليه من طرف الجهات المعنية بالاستثمار (الوزارة المعنية مثل وزارة المالية) والخاصة بتفسير وتوضيح قوانين الاستثمار المختلفة.

ب- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (Andi): هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تتولى الوكالة في ميدان الاستثمار وبالاطلاع مع الإدارات والهيئات المعنية على الخصوص المهام التالية:

- ❖ ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها؛
- ❖ استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم؛
- ❖ تسيير ومنح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به؛
- ❖ التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء؛
- ❖ تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة اللامركزية.

ج- الشباك الوحيد اللامركزي: تم إنشاءه لتوفير التسهيلات الخاصة بعمليات الاستثمار وكذا من اجل رفع العوائق البيروقراطية والصعوبات الإدارية التي تعيق المستثمرين المحليين والأجانب، تنشأ الشبابيك الوحيدة على مستوى كل ولاية ويشمل الممثلين المحليين للوكالة والهيئات والإدارات المعنية بالاستثمار، ويعتبر هو المخاطب الوحيد للمستثمرين. فهو المؤهل قانونا لتوفير الخدمات

الإدارية الضرورية لتحقيق الاستثمارات، كما يتأكد الشباك الوحيد، بالاتصال مع الإدارات والهيئات المعنية، من تخفيف وتبسيط إجراءات وشكليات تأسيس المؤسسات وانجاز المشاريع، ويسهر على تنفيذ إجراءات التبسيط والتخفيف المقررة[1].

4- الأمر رقم (08/06) المؤرخ في 2006/07/15[2]:

جاء هذا الأمر المعدل والمتمم للأمر المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001 الذي أتاح عدة امتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب وعلى قدم المساواة، فهو يسمح لكل مستثمر مهتم بفرص الاستثمار سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا أن يقيم مشروعا استثماريا سواء من خلال إنشاء كيان قانوني باسمه الشخصي خاضع للقانون الجزائري في حدود 100 في المائة من رأس المال المقيم أو غير المقيم، أو بمشاركة شخص أو مجموعة أشخاص طبيعيين كانوا أو معنويين خاضعين للقانون الجزائري، أو من خلال المساهمة في رأس مال مؤسسة قائمة في شكل مساهمات نقدية أو عينية أو استعادة النشاطات في إطار خصخصة كلية أو جزئية[3].

5- القانون رقم (09/16) المؤرخ في 2016/08/03[4]:

يهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات. وتنجز هذه الاستثمارات في ظل احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها، لا سيما تلك المتعلقة بحماية البيئة، وبالنشاطات والمهن المقننة، وبصفة عامة بممارسة النشاطات الاقتصادية. كما تخضع الاستثمارات قبل انجازها، من اجل الاستفادة من المزايا المقررة، للتسجيل لدى الوكالة الوطنية للتطوير والاستثمار.

المطلب الثاني: الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي في الجزائر

إن عزم الجزائر على جلب المستثمرين الأجانب للمساعدة في تنمية الاقتصاد الوطني جاء من خلال النصوص القانونية التي ذكرت والمتعلقة بترقية الاستثمار والتي تنص على[1]:

---

[1] شوقي جباري, **مرجع سبق ذكره**, ص ص 204-205.

[2] الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006, **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**, العدد 47, الصادر بتاريخ 19 جويلية 2006.

[3] خيرة خيالي, **مرجع سبق ذكره**, ص 89.

[4] القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016, **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**, العدد 46, الصادر بتاريخ 03 أوت 2016.

1- الحرية الكاملة للمستثمر والاستثمار: هذا المبدأ يضمن الحرية الكاملة للمتعاملين الأجانب للاستثمار في الجزائر مع مراعاة التشريع المعمول به لإقامة استثمارات في شتى النشاطات الاقتصادية المختلفة ما عدا التي هي مخصصة للدولة، كالصحة، التربية، التعليم، وكذا بعدة أنماط وصيغ كتنمية القدرات والطاقة.

2- مبدأ إلغاء التمييزات المتعلقة بالمستثمرين والاستثمار: جاء ذلك حسب المادة 38 من المرسوم التشريعي (12/93) والتي وردت فيها: (يحظى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين من حيث الحقوق والالتزامات فيما يتعلق بالاستثمار).

3- الالتزامات الدولية الناجمة عن فعل الاتفاقيات المبرمة: إن الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر ثنائية كانت أو متعددة الأطراف أثرها في منح الارتياح للمستثمر الأجنبي، وهذا لكونها التزامات دولية لها قوة القانون الدولي من حيث التطبيق والأولوية، كما أن التشريع الجزائري أقر ذلك بنص تصريح مفاده المساواة بين المستثمر الأجنبي والمحلي.

4- عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها: حيث يؤكد الأمر (03/01) على عدم تطبيق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة سابقا، إلا اذا طلب المستثمر ذلك صراحة[2].

5- إمكانية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والعائدات الناتجة عنها: يسمح القانون الجزائري كما نصت المادة (31) من الأمر (03/01) بتحويل رؤوس الأموال المستثمرة، ولكنها محددة بشروط.

6- إمكانية الطعن الإداري والقانوني: جاء الأمر رقم (08/06) المعدل والمتمم للأمر (03/01) المتعلق بتطوير الاستثمار في مادته (07) مكرر، ليؤكد على حق الطعن للمستثمرين الذين يرون أنهم قد غبنوا بشأن الاستفادة من المزايا أو يكونون تحت طائلة سحب للمزايا، كما انه يؤكد على حق الطعن القضائي الذي يستفيد منه المستثمر.

---

[1] جهيدة العياطي ومحمد بن عزة, **الآثار الاقتصادية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ومعدل البطالة**, مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد, العدد 2, جامعة تلمسان, الجزائر, 2017, ص ص 92-93.

[2] طلال زغبة, **مرجع سبق ذكره**, ص 198.

المطلب الثالث: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد نص القانون رقم (09/16) المتعلق بترقية الاستثمار على حزمة من الحوافز الممنوحة للاستثمارات الأجنبية المرتبطة بالنشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات.

أولا: المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة

هي المزايا المذكورة في المادة 12 بموجب القانون (09/16) والممنوحة لجميع الاستثمارات، والتي تقسم على مرحلتين كما يلي[1]:

1- مرحلة الانجاز:

- ❖ الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛
- ❖ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛
- ❖ الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني؛
- ❖ الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لانجاز المشاريع الاستثمارية؛
- ❖ تخفيض بنسبة 90 % من مبلغ الإتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة انجاز الاستثمار؛
- ❖ الإعفاء لمدة عشر سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ابتداء من تاريخ الاقتناء؛
- ❖ الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

[1] يوسف زروق وعبد القادر رقاب، **ضمانات وحوافز الاستثمار الأجنبي في الجزائر وفق قانون 16-09**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد 4، جامعة الجلفة، الجزائر، 2017، ص ص 108-109.

2- مرحلة الاستغلال:

بعد معاينة الشروع الفعلي في النشاط بناءا على المحضر الذي تعده المصالح المختصة بطلب من المستثمر، يستفيد هذا الأخير من بعض المزايا والإعفاءات الضريبية والتي تتمثل فيما يلي:

- ❖ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛
- ❖ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني؛
- ❖ تخفيض بنسبة 50 % من مبلغ الإتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

وخص المشرع الجزائري في المادة 13 من قانون الاستثمار، بعض الاستثمارات بمزايا إضافية نظرا لطبيعتها الخاصة، وهي الاستثمارات التي تنجز في مناطق الجنوب والهضاب العليا أو في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة وتقسم المزايا في هذا المجال كذلك على مرحلتين[1]:

1- مرحلة الانجاز:

زيادة على المزايا العامة المذكورة آنفا تستفيد الاستثمارات في هذه المرحلة من المزايا التالية:

- ❖ تتكفل الدولة كليا أو جزئيا بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لانجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة؛
- ❖ التخفيض من مبلغ الإتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من اجل انجاز مشاريع استثمارية، وذلك لمدة عشر سنوات اذا كانت هذه المشاريع مقامة في الهضاب العليا أو تلك المناطق التي تتطلب مساهمة خاصة من قبل الدولة، ولمدة 15 سنة للاستثمارات المقامة في مناطق الجنوب الكبير، على أن ترتفع بعد هذه المدة إلى 50% من مبلغ الإتاوة.

2- مرحلة الاستغلال:

وتختلف مدة الإعفاء هنا، حيث مدد المشرع مدة الإعفاء من 03 سنوات إلى 10 سنوات لهذه الاستثمارات مما يلي[2]:

- ❖ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
- ❖ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

[1] يوسف زروق وعبد القادر رقاب، **مرجع سبق ذكره**، ص 110.

[2] يوسف زروق وعبد القادر رقاب، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 110-111.

ويبدأ سريان هذه المزايا من التاريخ الفعلي للاستغلال الموضح في محضر المعاينة الذي تعده المصالح الجبائية المختصة بناءا على طلب المستثمر.

ثانيا: المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز أو المنشئة لمناصب الشغل

تمنح نفس الامتيازات الجبائية والمالية المحددة في المادتين 12 و 13 لفائدة النشاطات السياحية والصناعية والفلاحية. كما ترفع مدة مزايا الاستغلال الممنوحة لفائدة الاستثمارات خارج المناطق التابعة للجنوب والهضاب العليا، وكذلك كل منطقة أخرى تتطلب مساهمة خاصة من قبل الدولة من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات، عندما تنشئ أكثر من 100 منصب شغل، وهذا خلال الفترة الممتدة من تاريخ تسجيل الاستثمار إلى غاية نهاية السنة الأولى من مرحلة الاستغلال[1].

ثالثا: المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني

تستفيد من المزايا الاستثنائية الاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني، والمعدة على أساس اتفاقية متفاوض عليها بين المستثمر والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، التي تبرم الاتفاقية بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار. وتتمثل الامتيازات المرتبطة بمرحلة الاستغلال فيما يلي:

- ❖ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لفترة يمكن أن تصل إلى 10 سنوات.
- ❖ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لمدة قد تصل 10 سنوات.
- ❖ تخفيض بنسبة 50 % من مبلغ الإتاوة السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة لفترة يمكن أن تصل إلى 10 سنوات.
- ❖ منح إعفاء أو تخفيض للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات والمساعدات والدعم المالي، وكل التسهيلات التي قد تمنح بعنوان مرحلة الانجاز للمدة المتفق عليها مع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار[2].

[1] ميلود بوعبيد، **تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر – باتنة، 2017، ص 58.

[2] ميلود بوعبيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 58.

المبحث الثاني: تحليل وتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

قامت الجزائر في إطار سياستها الحكومية الهادفة إلى تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باعتماد سلسلة من الإجراءات والتدابير، بهدف تحسين المناخ الاستثماري نظرا لأهميته في استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

المطلب الأول : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر

تعرف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر تذبذبا واضحا وعدم الانتظام من سنة إلى أخرى، ويبين الجدول والشكل البياني التاليين تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2006-2016).

الجدول رقم (2-1): حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2006-2016) **الوحدة: مليون دولار**

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
التدفقات الواردة	1888.2	1743.3	2631.7	2753.8	2301.2	2580.4
السنوات	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**المجموع**
التدفقات الواردة	1499.4	1684	1506.7	(584)	1635	19639.7

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. dhaman.net/ar

الشكل رقم (1-1): حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2006-2016)

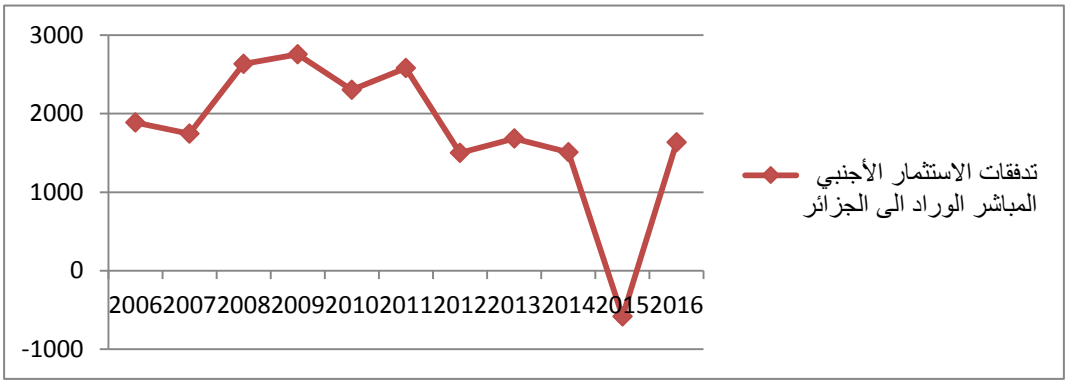

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ أعلاه أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر سجلت ارتفاعا سنة 2006 (1888.2 مليون دولار) مقارنة بالسنوات السابقة، ويعود ذلك إلى المعاملة الخاصة التي يستفيد منها المستثمرون الأجانب خصوصا بعد الإجراءات التسهيلية بموجب الأمر (08/06) الصادر سنة 2006 والمتمم للأمر (03/01) الصادر سنة 2001 والمتعلق بترقية الاستثمارات[1].

وشهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضا سنة 2007 بقيمة (144.9 مليون دولار) مقارنة بسنة 2006، ولم تتأثر الجزائر بالأزمة المالية العالمية سنة 2008 بسبب محدودية اندماج نظامها المالي في النظام العالمي مسجلة ارتفاع كبيرا في التدفقات الواردة سنة 2008 (2631.7 مليون دولار)، قبل أن تسجل رقما قياسيا طوال مسيرة الإصلاحات التي قامت بها حيث بلغت التدفقات الواردة (2753.8 مليون دولار) سنة 2009, وهو رقم لم تعرفه الجزائر طوال مسيرة انفتاحها على الاقتصاد العالمي, ويرجع هذا التطور إلى طبيعية الإجراءات التحفيزية التي اعتمدتها الدولة من جهة ومن جهة أخرى المشاريع الاستثمارية الكبرى ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) والتي تم إسناد الكثير منها لشركات أجنبية[2].

وعرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر انخفاضا سنة 2010 بقرابة نصف مليار دولار مقارنة بسنة 2009، ويعود ذلك إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية سنة 2008، ثم عاودت الارتفاع سنة 2011 (2580.4 مليون دولار) بفضل برنامج توطيد النمو, لكن خلال سنة 2012 شهدت التدفقات الواردة انخفاضا كبيرا فاق المليار دولار، وهذا راجع إلى فرض قاعدة (49/51) على الاستثمارات الأجنبية والتي تحد من مساهمة الشركاء الأجانب حيث تنص القاعدة على أن للمستثمر الوطني الحق في الحصول على 51% على الأقل من قيمة المشروع مع الشريك الأجنبي[3]. ثم شهدت التدفقات الواردة ارتفاعا سنة 2013 بقيمة (184.6 مليون دولار) مقارنة بسنة 2012، ثم عادت للانخفاض سنة 2014، قبل أن تسجل سقوطا كبيرا عام 2015 (584- مليون دولار)، ويعود ذلك إلى تراجع أسعار البترول التي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الجزائري مما أدى إلى تخوف المستثمرين الأجانب والذي انعكس سلبا على التدفقات الواردة للجزائر وفي 2016 استطاعت الجزائر جلب (1635 مليون دولار) وذلك راجع جزئيا إلى التحسن الذي عرفه الإنتاج النفطي.

[1] ميلود بوعبيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 82.

[2] طلال زغبة، **مرجع سبق ذكره**، ص 248.

[3] فلة حمدي ومريم حمدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 342.

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

أولا: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

1- أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2012-2016):

تعتبر الصين أهم مستثمر أجنبي في الجزائر خلال الفترة (2012-2016) بقيمة 3509 مليون دولار تليها سنغافورة في المرتبة الثانية بقيمة 3151 مليون دولار, فيما تحتل اسبانيا المرتبة الثالثة بقيمة 2247 مليون دولار، وعلى الصعيد العربي تعتبر قطر أهم مستثمر عربي في الجزائر بقيمة 2150 مليون دولار، أما علي الصعيد الإفريقي فتأتي جنوب إفريقيا على رأس الدولة الإفريقية بقيمة (350 مليون دولار) وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2-2): أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2012-2016)

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات
الصين	3509	6	6
سنغافورة	3151	3	1
إسبانيا	2247	8	4
قطر	2150	2	2
تركيا	1598	2	2
ألمانيا	380	7	7
جنوب إفريقيا	350	1	1
سويسرا	293	3	3
فرنسا	268	10	8
المملكة المتحدة	234	4	3
أخرى	1093	31	31
الإجمالي	15273	77	68

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، 2017، ص 61.

2- الأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2012-2016):

يمكن إبراز توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة من خلال الجدول والشكل البياني التاليين:

الجدول رقم (2-3): توزيع الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة (2012-2016)

الأقاليم المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	(%)
آسيا والمحيط الهادي	6905.2	45.2
أوربا الغربية	3659.9	24
الشرق الأوسط	2466.2	16.1
الدول الأوربية الناشئة	1613.6	10.6
إفريقيا	557.1	3.6
أمريكا الشمالية	58.6	0.4
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	12.7	0.1

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، 2017، ص 61.

الشكل رقم (2-1): توزيع الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة (2012-2016)

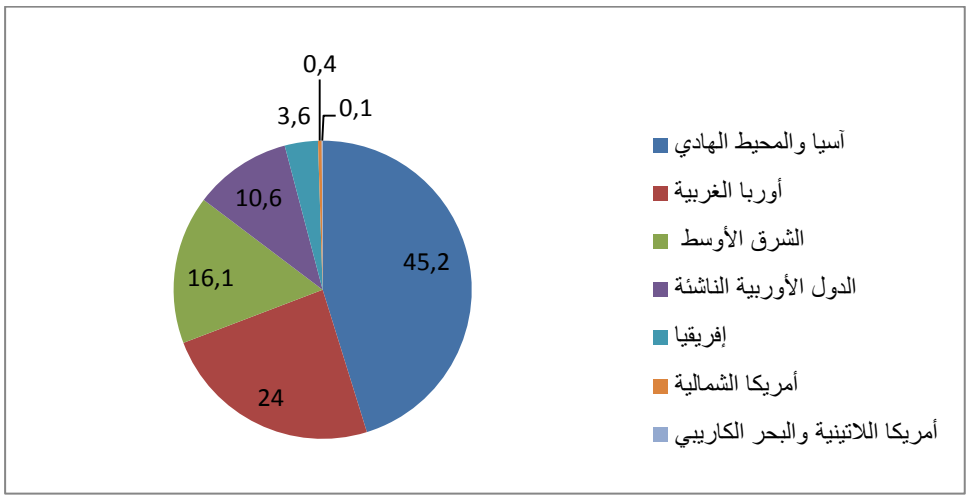

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال قراءة بيانات الجدول والشكل البياني أعلاه نلاحظ أن استثمارات البلدان الآسيوية قد احتلت الصدارة من حيث قيمة المشاريع بنسبة تعادل 45.2 % من إجمالي قيمة المشاريع، بالمقابل احتلت دول أوربا الغربية المرتبة الثانية بنسبة 24 % من إجمالي قيمة المشاريع تليها دول الشرق الأوسط والدول الأوربية الناشئة في المرتبة الثالثة والرابعة، فيما احتلت دول الأمريكتين الشمالية والجنوبية المراتب الأخيرة بنسب ضئيلة جدا من إجمالي قيم المشاريع.

ثانيا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

تعتبر العقارات أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2012-2016) إذ أن أكبر قيم الاستثمارات تركزت في القطاع العقاري بقيمة 1730 مليون دولار، وحل قطاع البناء والمواد الخام ثانيا بقيمة 1467 مليون دولار، فيما حلت صناعة المنسوجات ثالثا بقيمة 924 مليون دولار، وتأتي بعد ذلك قطاعات صناعة الأدوية والطاقة البديلة والاتصالات بتكلفة ضئيلة رغم أهميتها، والجدول التالي والشكل البياني يوضحان أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر:

الجدول رقم (2-4): توزيع تكلفة المشاريع الاستثمارية في الجزائر حسب أهم 10 قطاعات (2012-2016)

القطاع	التكلفة (مليون دولار)
العقارات	1730
بناء ومواد خام	1467
المنسوجات	924
مكونات السيارات	630
المنتجات الصيدلانية	313
الطاقة المتجددة/البديلة	232
الاتصالات	178
مركبات أخرى غير السيارات	121
الغذاء والتبغ	92
وسائل النقل	77

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، 2017، ص 61.

الشكل رقم (1-3): توزيع تكلفة المشاريع الاستثمارية في الجزائر حسب أهم 10 قطاعات خلال الفترة (2012-2016)

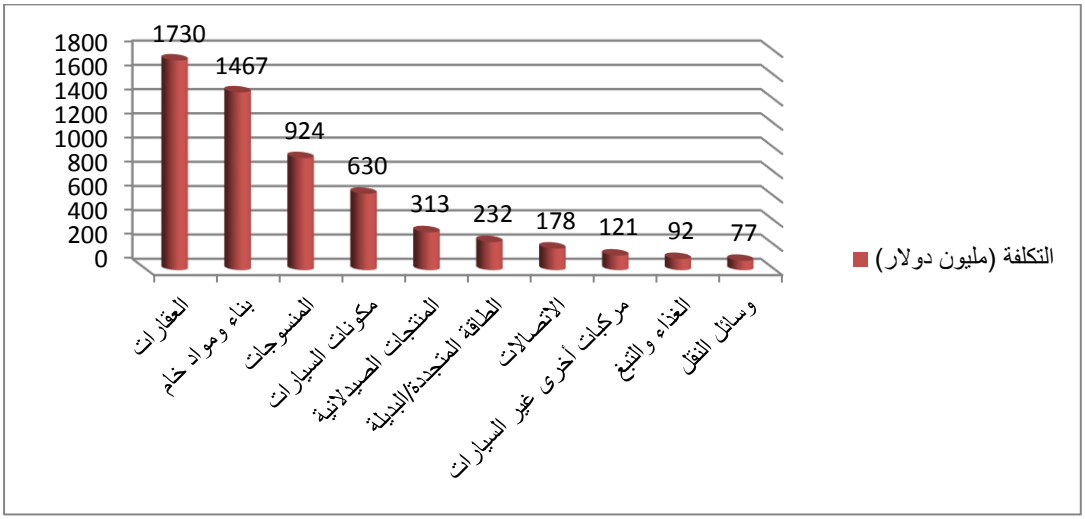

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

المطلب الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر وفقا لبعض المؤشرات الدولية

يعرف المناخ الاستثماري بأنه: "مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتشجيعه في توجيه استثماره إلى بلد دون آخر، ويبدو أن المناخ الاستثماري لا يقتصر على الحدود الاقتصادية بل يتجاوزها إلى ظروف السياسية والاجتماعية والقانونية والمؤسسة السائدة في البلد المعني، حيث تتداخل هذه العوامل والظروف فيما بينها لتشكل وحدة واحدة لا يمكن التغاضي عنها في مجمل الوضع الاستثماري والاقتصادي للبلدان المضيفة"[1]. وفيما يلي تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر وفق بعض المؤشرات الدولية:

أولا: مؤشر سهولة أداء الأعمال

يصدر هذا المؤشر عن البنك الدولي بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي، ويحلل مؤشر سهولة أداء الأعمال عشرة جوانب أساسية تغطي دورة حياة المشروع الاستثماري وهي: تأسيس الكيان القانوني للشركة وبدء النشاط التجاري، استخراج التراخيص، توظيف العاملين، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان المصرفي، حماية المستثمرين، نظام دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، تسجيل وتنفيذ العقود، وأخيرا تصفية النشاط التجاري، وتستخدم

[1] ماجد احمد عطا الله، **مرجع سبق ذكره**، ص 12.

هذه المؤشرات الفرعية في تحليل النواتج الاقتصادية واستعراض تجارب الإصلاح الناجحة وأسباب النجاح، كما يتكون كل مؤشر فرعي من عدة مكونات[1].

الجدول رقم (2-5): ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال (2006-2016)

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الترتيب	128	116	125	132	136	136	148	152	153	154	163

المصدر: ويكيبيديا- الموسوعة

ar.wikipedia.org

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الجزائر تقبع في المراتب المتأخرة عالميا ضمن مؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة (2006-2016)، حيث شهدت تراجعا كبيرا ومستمر في ترتيبها إذ انتقلت من المرتبة (116) عالميا سنة 2007 إلى المرتبة (163) سنة 2016 مما يعني تسجيلها تراجعا في اغلب المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر، وهذا ما يوضح أن مناخ الاستثمار في الجزائر يضع عقبات كثيرة أمام المستثمرين الأجانب من بداية المشروع حتى نهايته.

ثانيا: مؤشر التنافسية العالمية

يصدر المؤتمر الاقتصادي الدولي في دافوس تقرير التنافسية العالمي الذي يتضمن مؤشر التنافسية منذ 1979، حيث تعتبر المؤشرات الخاصة بالتنافسية من أهم واحدث المؤشرات العالمية المعتمدة من طرف المستثمرين في الحكم على مناخ الاستثمار حيث تمكن هذه المؤشرات الشركات الأجنبية من معرفة قدرة البلدان على توفير مزايا تنافسية تمكنها من الاستفادة من مزايا الانتقال إلى بلد ما[2].

ويظهر تقرير التنافسية العالمي (2015-2016) تراجعا في تنافسية الاقتصاد الجزائري حيث حلت في المرتبة 87 عالميا بعدما كانت في المرتبة 79 عالميا في تقرير التنافسية العالمي (2014-2015) ويعود ذلك لعدة عوامل على رأسها تراجع أسعار النفط والجدول الموالي يوضح ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية حسب تقرير (2015-2016) كما يلي:

الجدول رقم (2-6): ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية (2015-2016)

[1] طلال زغبة، **مرجع سبق ذكره**، ص 220.

[2] خيرة خيالي، **مرجع سبق ذكره**، ص 110.

المحاور الرئيسية	ترتيب الجزائر حسب تقرير 2015-2016	
	الرتبة من بين 140 دولة	النقاط/7
ترتيب الجزائر في المؤشر الإجمالي	87	4.0
المتطلبات الأساسية	82	4.4
1- مؤشر المؤسسات	99	3.5
2- مؤشر البنية التحتية	105	3.1
3- مؤشر الاقتصاد الكلي	38	5.3
4- مؤشر الصحة والتعليم الأساسي	81	5.6
معززات الكفاءة	117	3.4
1- مؤشر التعليم العالي والتدريب	99	3.7
2- مؤشر كفاءة سوق السلع	134	3.5
3- مؤشر كفاءة سوق العمل	135	3.2
4- مؤشر تطور الأسواق المالية	135	2.8
5- مؤشر الجاهزية التكنولوجية	126	2.6
6- مؤشر حجم السوق	37	4.7
عوامل تطور الإبداع والابتكار	124	3.0
1- مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال	128	3.3
2- مؤشر الابتكار	119	2.8

المصدر: تقرير التنافسية العالمي 2015-2016 the global competitiveness report

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الجزائر حققت ترتيب مقبول في بعض المؤشرات كمؤشر الاقتصاد الكلي (المرتبة 38) ومؤشر حجم السوق (المرتبة 37)، غير أن أغلبية المؤشرات كان ترتيبها ضعيف جدا مما أدى إلى ضعف المؤشر الإجمالي، لذا يجب على الجزائر تحسين وضعها في العديد من المؤشرات كمؤشر كفاءة سوق العمل ومؤشر تطور الأسواق المالية لتعزيز تنافسية اقتصادها وتحسين مناخها الاستثماري ما يجعلها وجهة استثمارية مقصودة.

ثالثا: مؤشر الحرية الاقتصادية

يصدر عن معهد (هيرتاج) بالتعاون مع صحيفة (وال ستريت جورنال) منذ عام 1995 وذلك لغرض قياس درجة تدخل السلطة (الحكومة) في الاقتصاد وتأثيره ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع. وقد دخل في المؤشر 161 دولة عام 2002 بينها 20 دولة عربية من بينها الجزائر. وقد تصاعد مؤخرا اهتمام الدول بموقعها في هذا المؤشر وقياس تحسنها عبر السنين في مجال الحرية الاقتصادية[1].

ويعتمد هذا المؤشر على عشرة عوامل، وتمنح هذه المكونات أوزانا متساوية، ويتم حساب هذا المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية والذي يمكن توضيح قيمته كما يلي[2]:

- (80-100): حرية اقتصادية كاملة.
- (70-79.9): حرية اقتصادية شبه كاملة.
- (60-69.9): حرية اقتصادية معتدلة.
- (50-59.9): ضعف الحرية الاقتصادية.
- (0-49.9): انعدام الحرية الاقتصادية.

الجدول رقم (2-7): وضع الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية (2006-2016)

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
التنقيط	55.7	55.4	56.2	56.6	56.9	52.4	51	49.6	50.8	48.9	50.1
الترتيب	102	102	95	108	105	132	140	145	147	157	153

المصدر: أطلس بيانات العالم ar.knoema.com

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (2006-2016) حلت في مراتب متأخرة عالميا مسجلة تراجعا مستمرا في الترتيب العالمي إذ انتقلت من المرتبة (102) سنة 2006 إلى المرتبة (153) سنة 2016، كما أن تنقيط مؤشر الحرية الاقتصادية تراوح بين (48.9) و(56.9) مما يعني أن الحرية الاقتصادية في الجزائر شبه منعدمة، وهو ما يشكل احد السلبيات في مناخ الاستثمار في الجزائر في استقطابه للاستثمار الأجنبي المباشر.

[1] صياد شهيناز، **مرجع سبق ذكره**، ص 91.

[2] شوقي جباري، **مرجع سبق ذكره**، ص 241.

المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في الجزائر

ينطوي أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على عملية النمو الاقتصادي من خلال الآثار الجانبية التي يتركها على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج والاستثمار المحلي وميزان المدفوعات.

المطلب الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

أولا: تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)

باعتبار أن الناتج المحلي الإجمالي المقياس الأساسي للنمو الاقتصادي سجلت الجزائر معدلات نمو غير مستقرة حتى وان كانت ايجابية خلال الفترة (2006-2016)، ويعود ذلك لطبيعة الاقتصاد الجزائري كاقتصاد أحادي التصدير، والذي جعل من معدلات نموه الحقيقية عرضة لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي والشكلين البيانيين:

الجدول رقم (2-8): تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (PIB) **الوحدة: مليار دولار**	معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي (%)
2006	117.03	1.7
2007	134.98	3.4
2008	171	2.4
2009	137.21	1.6
2010	161.21	3.6
2011	200.02	2.9
2012	209.06	3.4
2013	209.75	2.8
2014	213.81	3.8
2015	165.98	3.8
2016	160.13	3.3

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية www.albankaldawli.org

الشكل رقم (1-4): تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)

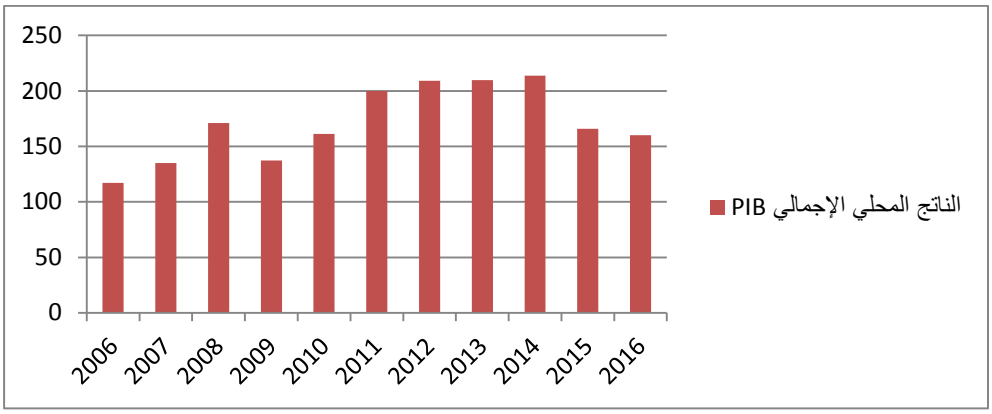

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

الشكل رقم (1-5): معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من خلال البيانات الواردة أعلاه أن معدلات النمو شهدت تذبذبا واضحا من سنة إلى أخرى، حيث عرف معدل النمو انخفاضا سنة 2006 (1.7 %) مقارنة بسنوات سابقة، ويرجع ذلك إلى انخفاض الإنتاج النفطي، قبل أن يشهد تحسنا سنتي 2007 و 2008 بسبب الارتفاع المستمر في الناتج المحلي الإجمالي الناتج عن ارتفاع أسعار المحروقات، لكن بعد ذلك عرف معدل النمو تراجعا لأدنى مستوياته سنة 2009 إذ بلغ 1.6 %، ويعود ذلك إلى انهيار أسعار النفط بسبب الأزمة المالية العالمية، لكنه عاود الارتفاع سنة 2010 (3.6 %)، قبل أن ينخفض مجددا سنة 2011 بسبب ضعف نمو قطاع المحروقات، وعاود الارتفاع مجددا سنة 2012 مدعوما بتحسن أداء القطاعات

خارج المحروقات، لينخفض سنة 2013 بسبب ضعف نمو قطاع المحروقات رغم التحسن في الناتج المحلي الإجمالي، وشهد الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا سنة 2015 إلى 165.13 مليار دولار بسبب الانخفاض الشديد لأسعار البترول، لكن معدل النمو حافظ على مستواه مستفيدا من انخفاض ضعف معدل نمو المحروقات وارتفاع محاصيل القطاعات الأخرى ، قبل أن ينخفض سنة 2016(3.3 %) متأثرا بالانخفاض في الناتج المحلي الناتج عن الانخفاض الشديد في أسعار المحروقات.

ومما سبق يمكن القول أن تدهور معدلات نمو المحروقات كان السبب الرئيسي في الانخفاض الذي شهدته معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي خلال الفترة (2006-2016).

ثانيا: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه

يبين الجدول التالي تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)

الجدول رقم (2-9): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه خلال الفترة (2006-2016)

السنوات	متوسط نصيب الفرد من (PIB) **الوحدة (دولار)**	معدل نمو متوسط نصيب الفرد من (PIB) (%)
2006	3464.61	0.21
2007	3935.18	1.79
2008	4905.25	0.71
2009	3868.83	-0.10
2010	4463.39	1.76
2011	5432.41	0.93
2012	5565.13	1.32
2013	5471.12	0.69
2014	5466.42	1.73
2015	4162.85	1.79
2016	3943.49	1.43

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية www.albankaldawli.org

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدلات نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كانت ايجابية خلال الفترة (2006-2016)، باستثناء عام 2009 الذي كان فيه معدل النمو سالبا (0.10-)، وذلك راجع لانخفاض عائدات المحروقات الناتجة عن انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، بسبب الأزمة المالية العالمية سنة 2008، ونلاحظ انه بالموازاة وتطور معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا أو انخفاضا، تطور معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع السبب في ذلك إلى الارتفاع أو الانخفاض في معدلات نمو المحروقات.

ثالثا: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2006-2016) يبين الجدول الموالي بين العلاقة بين إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)

الجدول رقم (2-10): العلاقة بين إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (PIB) (مليار دولار)	نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي (%)	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)	نسبة النمو في الاستثمار الأجنبي المباشر (%)	نسبة الاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	إجمالي تكوين رأس المال من الناتج المحلي الإجمالي (%)
2006	117.03	-	1.8882	-	1.61	30.2
2007	134.98	15.33	1.7433	-7.67	1.29	34.5
2008	171	26.68	2.6317	50.96	1.53	37.3
2009	137.21	-19.76	2.7538	4.63	2	46.9
2010	161.21	17.49	2.3012	-16.43	1.42	41.4
2011	200.02	24.07	2.5804	12.13	1.29	38.1
2012	209.06	4.51	1.4994	-41.89	0.71	39.2
2013	209.75	0.33	1.6840	12.31	0.80	43.4

2014	213.81	1.93	1.5067	-10.52	0.70	45.6
2015	165.98	-22.37	(0.584)	-138.76	-0.35	50.8
2016	160.13	-3.52	1.635	379.96	1.02	50.8

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- الجدول رقم (2-1).
- الجدول رقم (2-8).
- البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية www.albankaldawli.org

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر شهدت تحسنا ملحوظا بداية من 2006 حتى بلغت أعلى مستوياتها سنة 2009 (2.7538 مليار دولار)، في المقابل انخفض الناتج المحلي الإجمالي في نفس السنة مسجلا نسبة نمو سالبة بلغت 19.76- % متأثرا بانخفاض أسعار النفط، قبل أن يشهد ارتفاعا سنة 2010 بنسبة نمو موجبة بلغت 17.49 % ، في الوقت الذي شهدت فيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضا.

وعرف الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا ملحوظا ومعدلات ايجابية بداية من سنة 2010 حتى وصل إلى أعلى قيمة له سنة 2014 بقيمة 213.81 مليار دولار، في حين عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تذبذبا مسجلة معدلات نمو سلبية سنتي 2012 و2014، بعدها عرف الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا سنتي 2015 و2016 على التوالي مسجلا معدلات نمو سلبية بسبب انخفاض أسعار النفط، في المقابل عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تحسنا سنة 2016 بعد الانخفاض الشديد الذي عرفته سنة 2015.

وفيما يخص نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي فيلاحظ أنها منخفضة جدا خلال الفترة (2006-2016)، بالرغم من تطور حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2009 بنسبة قدرت ب 2 %، وهي السنة التي عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة أعلى قيمة لها.

أما بالنسبة لإجمالي تكوين رأس المال كنسبة الناتج المحلي الإجمالي فقد شهد مستويات مرتفعة خلال الفترة (2006-2016) أين فاق 50 % سنتي 2015 و2016، وهو ما يفسر بزيادة الاستثمارات

المحلية تحت تأثير زيادة النفقات العمومية في ظل البرامج الخماسية المعلن لدعم النمو (2005-2009)، وتوطيد النمو (2010-2014).

المطلب الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالاستثمار المحلي

إن أهمية حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لبلد ما ضمن إجمالي استثماراته الداخلية، يعكسها مدى مساهمة هذا الاستثمار في إجمالي تكوين رأس المال الثابت لهذا البلد، حيث أن ارتفاع نسبة المساهمة يعنى ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا البلد والعكس صحيح، والجدول التالي يوضح مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في مجمل الاستثمارات الداخلية:

الجدول رقم (2-11): نسبة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة (2006-2016)

السنوات	إجمالي تكوين رأس المال الثابت من الناتج المحلي الإجمالي (%)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت (%)	معدل الادخار الوطني كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
2006	23.2	6.96	54.4
2007	26.3	4.91	56.8
2008	29.2	5.26	57.5
2009	38.2	5.24	47.3
2010	36.3	3.93	49.9
2011	31.7	4.07	48.5
2012	30.8	2.32	47.2
2013	34.2	2.35	45.4
2014	37.4	1.88	43.2
2015	42.3	-0.83	36.4
2016	43.2	2.37	37.4

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية www.albankaldawli.org

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر كانت ضيئلة جدا خلال الفترة (2006-2016)، فالبرغم من ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2009 إلى أعلى قيمة له (2753.8 مليون دولار) سجلت نسبته إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت (5.24 %) فقط، ويعود ذلك إلى قيام الجزائر باستثمارات عمومية ضخمة أطلقت منذ سنة 2005، وهذا ما انعكس على زيادة الاستثمار العمومي والذي يتجلى في زيادة إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وبالتالي فإن انخفاض قيمة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في إجمالي تكوين رأس المال الثابت، يعود لارتفاع قيمة إجمالي تكوين رأس المال بالجزائر، وهذا يدل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يعتمد عليه بشكل كبير في تمويل التنمية المحلية ولم يكن له أثر مزاحم للاستثمار المحلي.

أما فيما يخص معدل الادخار الوطني فقد سجل ارتفاعا خلال الفترة (2006-2008)، نتيجة ارتفاع حصيلة صادرات المحروقات الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، مما يدل على ضعف حجم الاستثمار بسبب ضعف هيكل الإنتاج في الجزائر، ليشهد بعد ذلك معدل الادخار الوطني الارتفاع والانخفاض مع مرور السنوات حيث سجل انخفاضا سنوات 2009 و2012 و2015، وذلك بسبب انخفاض أسعار المحروقات، إلى أن نسبته تبقى مرتفعة متجاوزة عتبة 35 %، وهذا ما يدل على توفر الاقتصاد الجزائري على موارد مالية كافية لتمويل الاستثمار خلال الفترة (2006-2016).

المطلب الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بميزان المدفوعات

ينتظر من الاستثمار الأجنبي المباشر أن يساهم في زيادة المقبوضات المالية من الخارج للبلد المضيف له عندما يتبنى هذا الأخير إستراتيجية الإنتاج من اجل التصدير. كما يساهم في تقليص المدفوعات الخارجية في حالة تبني البلد المذكور إستراتيجية الإنتاج من اجل إحلال الواردات. وفي كلتا الإستراتيجيتين يكون الأثر ايجابيا على الميزان التجاري للبلد المضيف للاستثمار ومن ثم على ميزان مدفوعاته[1].

[1] عبد الكريم بعداش، **آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2003-2012**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 29، جامعة الجزائر 3، 2014، ص69.

أولا: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على الميزان التجاري الجزائري:

يوضح الجدول الموالي تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2006-2016):

الجدول رقم (2-12): تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (2006-2016)

السنوات	رصيد الميزان التجاري **(مليار دولار)**	إجمالي الصادرات **(مليار دولار)**	صادرات المحروقات **(مليار دولار)**	إجمالي الواردات **(مليار دولار)**	سعر برميل النفط (خام) **(دولار)**
2006	34.06	54.74	53.61	-20.68	65.7
2007	34.24	60.59	59.61	-26.35	74.8
2008	40.596	78.589	77.194	-37.993	99.9
2009	7.784	45.186	44.415	-37.402	62.2
2010	18.205	57.090	56.121	-38.885	80.2
2011	25.961	72.888	71.661	-46.927	112.9
2012	20.167	71.736	70.583	-51.569	111
2013	9.880	64.867	63.816	-54.987	109.5
2014	0.459	60.129	58.462	-59.670	100.2
2015	-18.083	34.565	33.081	-52.649	53.1
2016	-20.127	29.311	27.918	-49.437	45

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

- الفترة 2006-2007: التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 246 ص 249.
- الفترة 2008-2012: التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 252 ص 255.
- الفترة 2013-2016: التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 160 ص 163.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه التحسن في رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2006-2008)، بحيث انتقل من فائض بقيمة 34.06 مليار دولار سنة 2006 إلى 40.596 مليار دولار سنة 2008،

ويعود ذلك إلى ارتفاع حصيلة صادرات المحروقات الناتجة أساسا عن الارتفاع في أسعار النفط، وفي سنة 2009 انخفض رصيد الميزان التجاري بشكل كبير (فائض بقيمة 7.784 مليار دولار)، وذلك نتيجة انهيار أسعار النفط بسبب الأزمة المالية العالمية إذ انخفض سعر برميل النفط من 99.9 دولار سنة 2008 إلى 62.2 دولار سنة 2009 والذي أدى إلى انخفاض حصيلة صادرات المحروقات، واستعاد رصيد الميزان التجاري وتيرة الارتفاع خلال سنتي 2010 و2011 على التوالي نتيجة ارتفاع أسعار النفط التي وصلت إلى 112.9 دولار للبرميل سنة 2011، وبداية من سنة 2012 عرف رصيد الميزان التجاري انخفاض مستمر متأثرا بالارتفاع القوي للواردات المرفق بتراجع الكميات المصدرة من المحروقات الناتجة عن التذبذب في أسعار النفط، وسجل رصيد الميزان التجاري سنة 2015 عجزا قيمته (18.083-) مليار دولار نتيجة انهيار أسعار النفط والتي انخفضت إلى 53.1 دولار للبرميل والتي أثرت على إيرادات صادرات الجزائر من المحروقات، واستمر هذا العجز سنة 2016 بسبب الانخفاض الشديد في أسعار النفط وحصيلة صادرات المحروقات.

ومما سبق يمكن القول أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات إن وجد يكمن في صادرات المحروقات، إلا أن الارتفاع الكبير المسجل في حصيلة صادرات المحروقات يعود بالأساس إلى تضاعف سعرها إذ انتقل من 65.7 دولار سنة 2006 إلى 112.9 دولار سنة 2011، وبهذا يمكن القول أن جزء كبيرا من زيادة صادرات المحروقات يفسر بارتفاع الأسعار وليس بوجود استثمارات أجنبية مباشرة، أما بالنسبة للواردات فقد عرفت ارتفاعا مستمرا ومنحنى تصاعدي ما يوضح بأن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يساهم في تخفيض الواردات.

ثانيا: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض حسابات ميزان المدفوعات

يبين الجدول التالي مقارنة بعض حسابات ميزان المدفوعات الجزائري مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر خلال الفترة (2006-2016)

الجدول رقم (2-13): مقارنة بعض حسابات ميزان المدفوعات الجزائري مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر خلال الفترة (2006-2016)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	قيمة الأرباح المحولة من المستثمرين الأجانب إلى الخارج	تطور صافي التحويلات	تطور رصيد حساب رأس المال
2006	1.8882	-6.18	1.61	-11.22
2007	1.7433	-5.41	2.22	-0.99
2008	2.6317	-6.281	2.778	2.54
2009	2.7538	-5.891	2.632	3.457
2010	2.3012	-4.854	2.650	3.177
2011	2.5804	-6.251	2.649	0.375
2012	1.4994	-7.505	3.169	-0.245
2013	1.6840	-8.002	2.792	-1.019
2014	1.5067	-8.001	3.219	3.396
2015	-0.584	-6.521	2.771	-0.247
2016	1.6350	-3.967	2.822	0.186

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: الجدول رقم (2-1) وتقارير بنك الجزائر

- الفترة 2006-2007: التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص246.
- الفترة 2008-2012: التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص252.
- الفترة 2013-2016: التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص160.

نلاحظ من خلا الجدول أعلاه أن قيمة الأرباح المحولة من المستثمرين الأجانب إلى الخارج خلال الفترة (2006-2016)، والتي بلغت قيمتها (68.863 مليار دولار) تفوق بكثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (19.6397 مليار دولار)، أي أن دخول رؤوس الأموال في شكل استثمارات أجنبية مباشرة يقابله خروج كبير للعملات الصعبة في شكل تحويلات، ما يفصح عن نزيف مالي

يتعرض له ميزان المدفوعات بسبب هذا النوع من الاستثمار، مما يعني أن الأثر الصافي لهذه الاستثمارات كان سالبا طوال هذه الفترة.

وفيما يخص اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على صافي التحويلات فمن خلال تتبعنا لتطور صافي التحويلات نلاحظ أن هذا الحساب كان موجبا خلال الفترة (2006-2016)، أين فاق الثلاثة ملايير دولار سنتي 2012 و 2014، ويرجع السبب في ذلك إلى كثافة هجرة اليد العاملة، على حساب العمال الأجانب الذين يعملون في الجزائر في إطار الاستثمارات الأجنبية.

أما فيما يخص اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على حساب رأس المال فنلاحظ العلاقة الايجابية بين رصيد حساب رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أن الاستثمار الأجنبي المباشر أحدث أثرا ايجابيا على حساب رأس المال، مساهما في التخفيض من عجزه، حيث سجل رصيد حساب رأس المال سنة 2009 أعلى فائض له (3.457 مليار دولار) أين ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى أعلى قيمة لها (2.7538 مليار دولار)، وسجل حساب رأس المال عجزا سنتي 2012 و2013 على التوالي أين تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشر، قبل أن يسجل عجزا آخر سنة 2015 (0.247- مليار دولار) أين سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر رصيد سالبا والناتج عن انهيار أسعار النفط.

خلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل يتضح أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر لم يرقى إلى مستوى الفرص والإمكانيات المتاحة، فبالرغم من الجهود المبذولة من طرف الجزائر لتحسين المناخ الاستثماري، وما تضمنها من تقديم ضمانات وحوافز تشجيعية، إلا انه لا يزال يتسم بالضعف لعدم استجابته لجميع مقومات جذب الاستثمار، حيث سجل ضعفا وتراجعا في مختلف المؤشرات الدولية لتقييم المناخ كمؤشر سهولة أداء الأعمال، والتنافسية العالمية، الأمر الذي أدى إلى ضعف دوره في رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وسد الفجوة بين الادخار والاستثمار، وتحسين ميزان المدفوعات.

خاتمة

خاتمـــة:

لقد هدفنا من خلال هذه الدراسة إلى تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل أحد أهم مصادر التمويل للدول النامية، ومن أهم المحركات الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي.

والجزائر باعتبارها أحد الدول النامية وفي ظل توجهها نحو اقتصاد السوق، سعت جاهدة إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتماد جملة من الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية، إلا أن الاستثمارات المباشرة الواردة لا تزال ضعيفة جدا وترتكز معظمها في القطاع النفطي.

نتائج الدراسة:

- ❖ يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي للبلدان المضيفة، من خلال قدرته على تعويض نقص المدخرات المحلية ورفع كفاءة رأس المال البشري، فضلا عن المزايا المصاحبة له كالتكنولوجيا والتقنيات الحديثة، والخبرات المتقدمة، والعمالة الماهرة، وهذا ما بينه التفسير الكينزي والنيوكلاسيكي والحديث في تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.
- ❖ رغم تمتع الجزائر بالعديد من المزايا، وتوفرها على العديد من المؤهلات التي تجعل منها قطبا جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لم يرق إلى المستوى المطلوب، حيث لا يزال مناخ الاستثمار بعيد عن مختلف التوقعات ويشكل عقبة حقيقة أمام المستثمرين الأجانب.
- ❖ تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر ضيئل وهامشي، إذ أن نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لم تتعدى (2 %) من تكوين إجمالي الناتج المحلي، إضافة إلى وجود علاقة سلبية بين معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كما أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت لم تتعدى (7 %)، والنسبة الأكبر من التدفقات الواردة تستهدف قطاع المحروقات دون القطاعات الأخرى، ما يحول دون تنويع هيكل الصادرات.

اختبار فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الأولى:** "رغم سعي الجزائر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشر، إلا أن تدفقاتها الواردة بقيت ضعيفة ومحدودة".

من خلال الدراسة تبين أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كانت متذبذبة ولم ترق إلى مستوى الفرص والإمكانيات المتاحة في الجزائر، حيث لا يزال مناخ الاستثمار يعاني العديد من العوائق، **وهو ما يؤكد صحة الفرضية**.

- **الفرضية الثانية:** "مناخ الاستثمار في الجزائر محفز لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر".

تبين من خلال الدراسة أنه على الرغم من الإصلاحات الاقتصادية المتكررة وقوانين الاستثمار المتعاقبة وما تضمنها من حوافز وضمانات للمستثمرين الأجانب في الجزائر، إلا أن مناخ الاستثمار لا يزال منفرا للمستثمرين الأجانب، حيث صنفت الجزائر ضمن المراكز المتأخرة دوليا في مختلف المؤشرات الدولية والإقليمية لتقييم مناخ الاستثمار، **وهو ما ينفي صحة الفرضية**.

- **الفرضية الثالثة:** "تؤدي زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي"

من خلال الدراسة تبين وجود علاقة سلبية بين معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، **وهو ما ينفي صحة الفرضية**.

الاقتراحات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها، ومن أجل تحسين مناخ الاستثمار وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحقيق أثر ايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- ❖ تكثيف الجهود المبذولة في مجال تحديث وتطوير القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار بالشكل الذي ينسجم مع التطورات الاقتصادي العالمية.
- ❖ إعادة النظر في منظومة الحوافز والضمانات والإعفاءات المقدمة للمستثمرين الأجانب وتسهيل الحصول عليها بما يكفل خلق مناخ استثماري ملائم وجاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ❖ تنمية وتطوير العنصر البشري والارتقاء بمستوى مهاراته وذلك من خلال توعيته وتأهيله وتدريبه حتى يكون قادر على استيعاب وتطويع التكنولوجيا الحديثة.
- ❖ تطوير وإصلاح القطاع المالي والمصرفي، من خلال العمل على عصرنة وتحسين آلية عمل الجهاز المصرفي، وتشجيع إنشاء بنوك متخصصة في الاستثمار.
- ❖ العمل على توجيه الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى القطاعات الاقتصادية غير النفطية كالزراعة والصحة.
- ❖ توفير قاعدة بيانات شاملة على مواقع الانترنت، تمثل كافة المعلومات التي تهم المستثمر المحلي والأجنبي وتساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ❖ إعادة النظر في قاعدة (49/51) كونها تشكل في حد ذاتها أكبر عائق للعديد من المستثمرين الأجانب.
- ❖ محاربة الفساد والرشوة والبيروقراطية، والحرص على توفير الاستقرار السياسي والأمني.
- ❖ الاستفادة من تجارب الدول النامية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كماليزيا والصين.

آفاق الدراسة:

بعد عرض نتائج الدراسة، تبرز العديد من المواضيع الجديرة بالإثراء والبحث مستقبلا، نذكر منها:

- ❖ متطلبات تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر.
- ❖ تحليل معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- ❖ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وآثاره على القطاعات الاقتصادية.
- ❖ دور السياسات الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- ❖ انعكاسات توقف قاعدة (49/51) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

1. أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001.
2. أبو قحف عبد السلام، **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2003.
3. أبو قحف عبد السلام، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001.
4. أحمد ماجد عطاالله، **إدارة الاستثمار**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
5. الأشقر أحمد، **الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
6. بكري كامل، **الاقتصاد الدولي – التجارة الخارجية والتمويل**، الدار الجامعية، مصر، 2001.
7. جوزي جميلة، **أسس الاقتصاد الدولي – النظريات والممارسات**، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
8. حسن خلف فليح، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
9. حسين محمود الوادي وآخرون، **الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط2، الأردن، 2010.
10. حمد حسين الجبوري عبد الرزاق، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
11. حيدر حردان طاهر، **أساسيات الاستثمار**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
12. دحام إلهام وحيد، **فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي**، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2013.
13. غول فرحات، **مدخل إلى الاقتصاد**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.
14. فرحي محمد، **التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
15. قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، 2017.
16. القريشي مدحت، **التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
17. محمد السيد السيرتي وعبد الوهاب علي نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، مصر، 2008.
18. مسعداوي يوسف، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
19. يوسف مصطفى، **عولمة الأسواق المالية المعاصرة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.

ب– المذكرات والأطروحات:

20. بوعبيد ميلود، **تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2017/2016.

21. جباري شوقي، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2015/2014.

22. خيالي خيرة، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر – دراسة تحليلية للفترة (2000–2012)**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016/2015.

23. رحو وحيدة، **تقييم تجربة الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وأثرها على التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر (2006–2016)**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018/2017.

24. زغبة طلال، **دراسة تحليلية وقياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2015/2014.

25. سعدي هند، **أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية – دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980–2014)**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017/2016.

26. سعودي عبد الصمد، **تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر (2001–2014)**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016/2015.

27. صياد شهيناز، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2013/2012.

28. قويدري كريمة، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011/2010.

29. نزاري رفيق، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي – دراسة حالة (تونس، الجزائر، المغرب)**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008/2007.

ج– المجلات:

30. بلواضح الطيب وبن شنيت عبد الرحمان، **ضمانات الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد 10، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018.

31. بن حمودة محبوب وبن قانة إسماعيل، **أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي**، مجلة الباحث، العدد 5، جامعة ورقلة، الجزائر، 2007.

32. بوضياف عبير، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية والفقر والبطالة في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 44، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016.

33. جاسم محمد سلمان، **العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العراق بعد 2003 (الواقع والطموح)**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد 101، جامعة النهرين، العراق، 2017.

34. جبار عباس الشرع، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في حركة التصنيع العربي – دراسة للجانب الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 17، جامعة البصرة، العراق، 2006.

35. جباري شوقي ومحجوب محمد الحدد، **مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا – دراسة حالة (تونس، ليبيا، مصر)**، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 31، جامعة الكوفة، العراق، 2013.

36. حمدي فلة وحمدي مريم، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التحفيز القانوني والواقع المعيق**، مجلة المفكر، العدد 10، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014.

37. حمزة حسن كريم، **تحليل العلاقة بين مؤشر الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي (دراسة في بلدان عربية مختارة)**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 03، جامعة الكوفة، العراق، 2017.

38. حنا سمير بهنام، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في النمو والتنمية الاقتصادية لدول نامية مختارة للمدة (1990–2011)**، مجلة دراسات إقليمية، المجلد 10، العدد 32، جامعة الموصل، العراق، 2013.

39. خضر حسان، **الاستثمار الأجنبي المباشر – تعريف وقضايا**، مجلة جسر التنمية، العدد 32، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004.

40. رايس حدة وكرامة مروة، **تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية – دراسة تحليلية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012.

41. زروق يوسف ورقاب عبد القادر، **ضمانات وحوافز الاستثمار الأجنبي في الجزائر وفق قانون 16–09**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد 4، جامعة الجلفة، الجزائر، 2017.

42. عبد حامد كمال والحاج ياسين جمال، **دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة للتطبيقات التشريعية في العراق**، مجلة رسالة الحقوق، العدد 1، جامعة كربلاء، العراق، 2010.

43. مراس محمد، **قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جامعة سعيدة، الجزائر، 2015.

44. معارفي فريدة، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 3، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015.

45. ياسين عمر والروسان محمد، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصادية النامية (حالة الاقتصاد الأردني)**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 91، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، 2012.

د- الملتقيات والمؤتمرات:

46. بن سديرة عمر وبوهزة محمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر كإستراتيجية للتنمية الاقتصادية**، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 07 و08 أفريل 2008.

47. فالي نبيلة، **التنمية: من النمو إلى الاستدامة**، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 07 و08 أفريل 2008.

48. قويدري محمد، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17 و18 أفريل 2006.

هـ- التقارير:

49. بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2008**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2009.

50. بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2012**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2013.

51. بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2016**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2017.

و- القوانين والتشريعات:

52. الأمر رقم 01/09 المؤرخ في 22 جويلية 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 44، الصادر بتاريخ 26 جويلية 2009.

53. القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 46، الصادر بتاريخ 03 أوت 2016.

ي- مواقع الانترنت:

54. أطلس بيانات العالم، على الموقع الالكتروني:

http://ar.knoema.com

55. البنك الدولي، على الموقع الالكتروني:

http://www.albankaldawli.org

56. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، على الموقع الالكتروني:

http://dhaman.net/ar

57. بيانات سهولة ممارسة الأعمال، على الموقع الالكتروني:

http://arabic.doingbusiness.org

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

A– Ouvrages

58. Robert Pierre, **Croissance et Crises – Analyse économique et historique**, Edition Pearson, France, 2010.

B–Thèses

59. Bekihal Mohamed, **Les Investissements Directs Etrangers En Algérie**, Mémoire de magister, Faculté des sciences economiques des Sciences de gestion et des sciences commerciales, Université D'Oran, 2013.

C–Rapports

60. World Economic Forum, **The Global Competitiveness**, report 2015/2016.

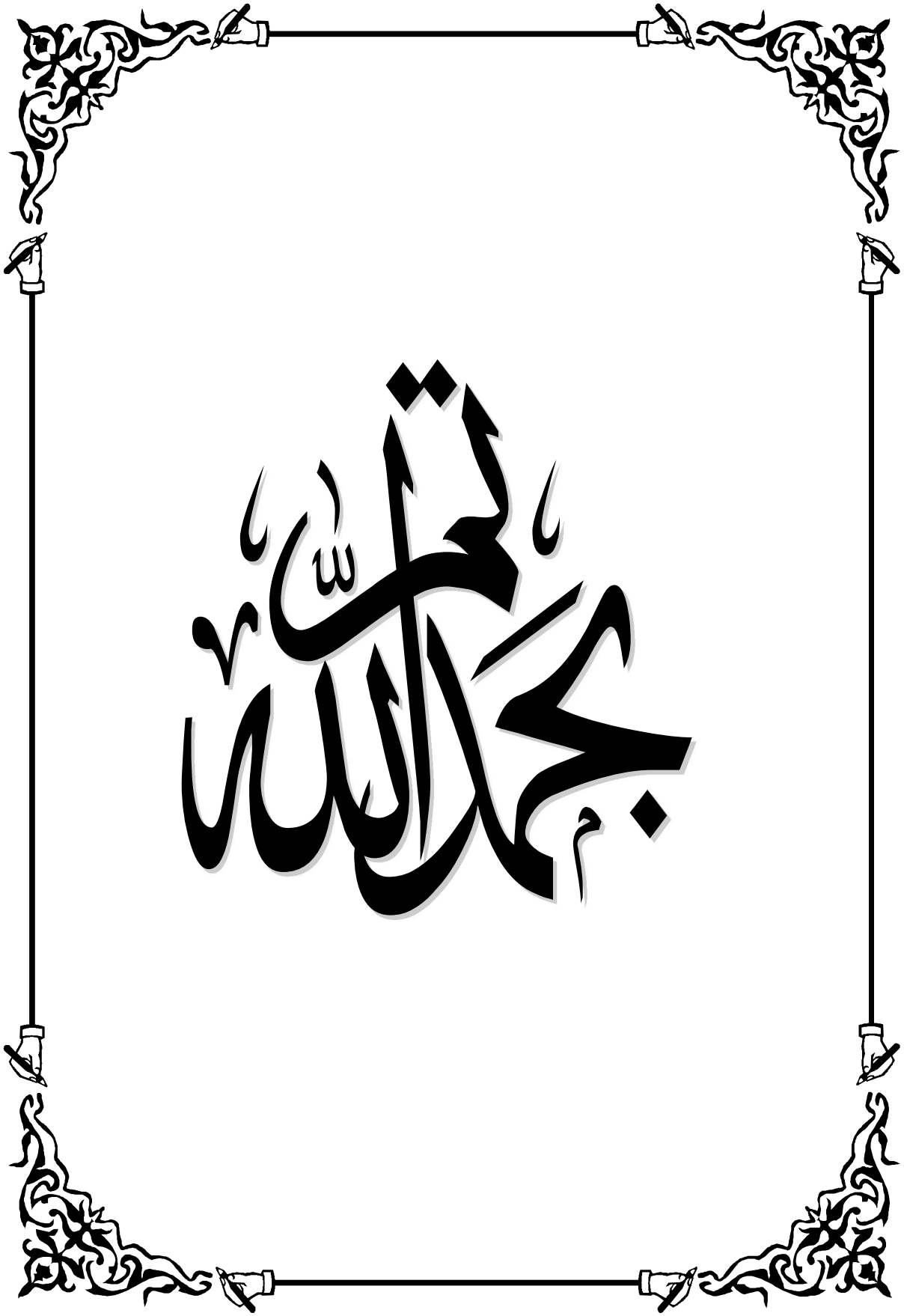
تم بحمد الله

الملخص:

تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة موضع اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين في دول العالم بشكل عام، وفي الدول النامية على وجه الخصوص، نظرا للأهمية البالغة التي تلعبها في تحفيز النمو الاقتصادي. وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2006-2016). وقد توصلت الدراسة إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر ضئيل وهامشي، وأن مناخ الاستثمار في الجزائر يعاني العديد من المعوقات والمشاكل رغم كل الجهود المبذولة لتحسينه ما انعكس سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار المحلي.

Summary:

Foreign direct investment is of interest to many researchers and economic thinkers in the countries of the world in general, and in developing countries in particular, given the great importance they play in stimulating economic growth. The study aims to analyse the impact of FDI on economic growth in Algeria during the period (2006-2016). The study found that the impact of FDI on economic growth in Algeria is small and marginal, and that the investment climate in Algeria suffers from many obstacles and problems despite all efforts to improve it, which has negatively impacted on FDI inflows to Algeria**.**

Key words: Foreign direct investment, Economic growth, Gross domestic product, Domestic investment.